

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3(Part III)
4 October 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الثامنة
بيروت 5-4 تشرين الأول/أكتوبر 2017

البند 4 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة في المنطقة العربية

إجراءات تنفيذ توصيات لجنة المرأة في الدول العربية

موجز

عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) دورتها السابعة في مسقط يومي 20 و 21 كانون الثاني/يناير 2016. ومن أبرز نتائج الدورة السابعة اعتماد إعلان مسقط " نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية" الذي تبني مفهوماً جديداً للعدالة بين الجنسين، يتعدى المفهوم التقليدي الذي يقصر جهود المساواة على إلغاء كافة أشكال التمييز بين الرجال والنساء، ليشمل عنصر تطبيق المساءلة وإيجاد آليات فعالة للمحاسبة تضمن الحد من الإجراءات التمييزية، وهو ما يعكس نقلة نوعية في مقاربة قضية المساواة بين الجنسين. كما أكدت الدول الأعضاء بالإسكوا على أهمية التزامها بحماية المرأة وضمان جميع حقوقها الإنسانية وتوفير مساحة آمنة لها لتحقيق العدالة المبنية على أساس العدالة بين الجنسين، مؤكدة بذلك على التزامها بالعمل على تثبيت حق المرأة في الحياة والسلامة الجسدية وصون الكرامة الإنسانية دون أي شكل من التمييز. وقد اعتمدت اللجنة في ختام دورتها عدد من التوصيات الموجهة إلى الإسكوا وإلى الدول الأعضاء للعمل على تنفيذها خلال السنتين القادمتين.

وقدمت كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية ردوداً إلى الأمانة التنفيذية حول الإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابعة. وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً لتلك الردود.



المحتويات

الصفحة

الفصل

3	أولاً- ردود الدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابعة
71	ثانياً- ردود الدول الأعضاء في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتنفيذ إعلان مسقط: "نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2016"

أولاً- ردود الدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابعة

الدول الأعضاء	الردود	لم ينجز	قيد الإنجاز
1	تفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمندرجة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وقيادة عملية توحيد الجهود المبذولة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تحقيق هذه الأهداف؛ ووضع الخطط الوطنية، وسياسات الرصد والمتابعة، والآليات تجميع المؤشرات، الرامية إلى ضمان إدماج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات.		
المملكة الأردنية الهاشمية	تقود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهوداً لمواصلة أهداف التنمية المستدامة مع الخطة الوطنية منذ عام 2015، وذلك من خلال العمل مع الحكومة لمراجعة البرنامج التنفيذي الحكومي والتثبيك وبناء التوافقات مع المجتمع المدني. ولما يناسب هذا الجهد تم إعادة تشكيل اللجنة العليا للتنمية المستدامة لتضم في عضويتها الأمينة العامة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالإضافة لممثلي من ائتلافات المجتمع المدني (23 نيسان/أبريل 2017)؛		
-	تم تشكيل فريقينإضافيين لفرق العمل في البرنامج التنفيذي التنموي الحكومي هما: فريق عمل النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين برئاسة الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة وفريق الحريات العامة وحقوق الإنسان. ويضم فريق عمل النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ممثلي عن المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات الحكومية والوطنية ذات العلاقة، ومنها دائرة الاحصاءات العامة وذلك لضمان توفر البيانات الخاصة بالمؤشرات المطلوبة لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس والغايات في الأهداف الأخرى المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (23 نيسان/أبريل 2017).		
الإمارات العربية المتحدة	قيد الإنجاز.		
ملكة البحرين	بناءً على اختصاصات المجلس الأعلى للمرأة فيما يخص وضع مشروع خطة وطنية لنهوض المرأة البحرينية، وضعت خطط وطنية كالتالي:	<ul style="list-style-type: none"> - خلال الفترة 2007-2012 تم اعتماد الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية من قبل رئيس الدولة، ملك البحرين؛ - في عام 2012 استمر تقييم الخطة الوطنية (2007-2012) بشكل مستمر لقياس أثر هذه الخطة على الارتفاع بواقع المرأة البحرينية، بما يضمن للمرأة 	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي، ويعزز قدرتها على المساهمة في مسار التنمية القائم على مبدأ تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، مع الحرص على تنوع وإثراء الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتدريبية المتوفرة أمامها وبما يحقق لها فرص التميز في الأداء، والارتقاء بالخيارات المتاحة نحو جودة حياتها والتعلم مدى الحياة، وفق منهجيات الشراكة والتكامل، وبناء منظومة معرفية فاعلة خاصة بالمرأة، وبما يكرس حضور المجلس الأعلى للمرأة كبيت خبرة دولي بهوية وطنية. ويمهد هذا التقىء المرحلي من أجل قياس قدرة الخطة الوطنية على تحقيق الغايات المأمولة تحقيقها في العام 2022؛ في عام 2013 بعد اعتماد الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية للأعوام (2013-2022)، تم العمل على استكمال إجراءات التنفيذ و مباشرة وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لتنفيذ الخطة الوطنية من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ الترويج لمضمون الخطة ووضع آليات الشراكة والتعاون والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة؛ ○ التوافق والمواءمة مع برنامج عمل الحكومة والميزانية العامة للدولة لضمان سلامة التنفيذ في الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ ○ جدولة مراحل تنفيذ الخطة الوطنية لضمان الإعداد السليم للتطبيق. <p>ومن أبرز الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة؛ ○ الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري؛ ○ برنامج التمكين السياسي الانتخابي. 	
	يتم إعداد تقرير وطني حول أهداف التنمية المستدامة.	تم تحليل قطاعي لتحديد الفجوات التنموية. وتم وضع سياسات وبرامج للوصول إلى المرامي الكمية بحلول عام 2030.	الجمهورية العربية السورية
		تم إنشاء العديد من الهياكل والأليات الرسمية والمؤسسات الداعمة للنهوض بالمرأة وتمكينها على المستويين المركزي والولائي لضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام وإحكام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات في قضايا التنمية المختلفة. وتم دعمها مؤسسيًا من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة فيها،	الجمهورية السودانية

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>وتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس.</p> <p>تعتبر الإدارة العامة للمرأة والأسرة بوزارة الضمان والتنمية الاجتماعية نقطة الارتكاز لرعاية النشاط النسوي. و تعمل حجسم تنسيقي لأنشطة المرأة في مختلف القطاعات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة؛ - آليات المرأة بالوزارات الاتحادية القطاعية؛ - آليات المرأة بوزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات؛ - المجلس القومي لرعاية الطفولة و مجالس رعاية الطفولة الولاية؛ - المجلس القومي للسكان و مجالس السكان الولاية؛ - وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل؛ - آليات المرأة بمؤسسات التعليم العالي؛ - آليات المرأة بالمؤسسات التمويلية؛ - كليات تنمية المجتمع، والمراكيز الاجتماعية المتعددة للأغراض لتنمية المرأة بالمركز والولايات؛ - المفوضية القومية لحقوق الإنسان؛ - وحدة حماية الأسرة والطفل: وزارة الداخلية؛ - إدارة المرأة بوزارة العدل؛ - مفوضية نزع السلاح والتسيير وإعادة الدمج؛ DDR - هيئة البرلمانيات السودانيات؛ - لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الوطني؛ - التحالف السوداني حول قضايا المرأة والابناء؛ - الاتحاد العام للمرأة السودانية؛ - رابطة المرأة العاملة؛ - البرلمان القومي للشباب؛ - جمعية المرشدات السودانية؛ - الأمانة العامة للمرأة باتحاد عام نقابات عمال السودان؛ - أمانات المرأة بالأحزاب السياسية. 	
		<p>أمر وزاري (6240) ذي العدد 23234/3/4 في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2016:</p> <p>تم تشكيل لجنة وطنية تُعنى بمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، انبثقت عنها فرق وطنية كان أحداها فريق</p>	جمهورية العراق

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
		<p>التنمية البشرية والاجتماعية المختص بمتابعة تحقيق عدد من الاهداف ومنها الهدف الخامس الخاص بتمكين المرأة فضلا عن غايات ومؤشرات ضمن الاهداف تُعني بالمرأة على وجه التحديد وفي هذا السياق تم عقد اجتماع للفريق لغرض تجديد المؤشرات المتوفرة ليتم بعدها وضع السياسات والبرامج للوصول الى الغايات والاهداف المرجوة ... وبحكم العضوية في اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بالمرأة تم ملء استبيان خاص بمؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة وارساله الى الجهات المعنية في الإسكوا.</p> <p>كما يجري تضمين غايات اهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في سياق الخطة الوطنية للتنمية الوطنية 2018-2022 والخطط والبرامج التي تعمل عليها وزارة التخطيط فضلا عن التأكيد على الجهات المعنية بتضمينها في الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية للجهات كافة.</p>	
سلطنة عمان	في العام 2016:	<ul style="list-style-type: none"> - أصبحت وزارة التنمية الاجتماعية عضو ضمن اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويضم هذا الفريق عدداً من المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني؛ - كما أصبحت دائرة شؤون المرأة ضمن اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة أهداف التنمية المستدامة. 	
دولة فلسطين	صدر قرار من اللجنة الوطنية لأجندة التنمية المستدامة حول مسؤولية الوزارة عن قيادة الهدف الخامس، ومتابعة تنفيذه، وجمع المؤشرات بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (14 نيسان/أبريل 2016).	كما تم تشكيل لجنة فنية لمتابعة تحقيق الهدف الخامس.	
دولة قطر	أُنشئت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وفق القانون رقم (21) لسنة 2006.	وفي عام 2002 أُنشئت (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة) وتم إعادة تسميتها عام 2014 لتصبح (مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي) وهو مركز منضوي تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.	
دولة الكويت		لجنة شؤون المرأة لدى مجلس الوزراء هي الآلية الوطنية المعنية بشؤون المرأة، كما أن كافة الجهات الحكومية تضم جهات متخصصة لتحقيق تلك الأهداف.	

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم يُنجز
الجمهورية اللبنانية	<p>استحداث وزارة لشئون المرأة بناءً على مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2016؛</p> <p>تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمساواة الجندرية وذلك بالتشاور مع عدة جهات معنية من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ورشة عمل مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية؛ ○ تم ارسال الاستراتيجية الى جميع وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل وضع ملاحظاتهم وتم الأخذ بها؛ ○ اشتركت وزارات البيئة، والاقتصاد والتجارة، ووزارة المالية في وضع بعض أهداف الاستراتيجية التي ستعمل على تنفيذها بالشراكة مع وزارة الدولة لشئون المرأة؛ ○ تم التحقق من صحة الاستراتيجية من قبل خبراء أوروبيين بعد عدة اجتماعات مع الهيئة الوطنية لشئون المرأة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الثقافة، وزارة التربية، والتعليم العالي، وادارة الاحصاء المركزي، الإسکوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ <p>أعدت وزارة الدولة لشئون المرأة استراتيجية لمنع التطرف العنيف بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، وتم ارسالها إلى اللجنة المعنية في رئاسة الحكومة من أجل دمج مفهوم النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف.</p>	<p>وضع الخطة الوطنية وسياسات الرصد والمتابعة وأليات تجميع المؤشرات الرامية الى ضمان إدماج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات والمندرج ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030:</p> <p>تستمر الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021) عبر تحديث خطط العمل كل ثلاثة سنوات ومتابعة رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر التقارير التي تصدرها سنوياً.</p> <p>وفي هذا السياق، تقوم الهيئة باصدار تقارير لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطة الوطنية وهي في صدد إطلاق تقرير 2015 والتحضير لتقرير 2016.</p> <p>أما المنهجية المتبعة لإعداد التقارير فتتم عبر إرسال استبيانات إلى الشركاء المعنيين من وزارات وإدارات رسمية وهيئات مجتمع مدني ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، كل بحسب اختصاصه و المجال نشاطاته، ليصار بعدها إلى تحليل المعلومات الواردة وقياس التقدم الحاصل.</p>	
جمهورية مصر العربية		<p>يتم عقد لقاءات دورية مع اللجنة الفرعية للمرأة بشأن متابعة التقدم المحرز من أجل تنفيذ الأهداف المستدامة</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	وخاري الانتهاء من مراجعة قائمة المؤشرات.		
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
لدى اللجنة الوطنية للمرأة ممثلة عنها في اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة 2030، إلا أن سياسات الدولة في الوقت الحاضر تركز على الإغاثة والمساعدات الإنسانية وخطط الطوارئ.			الجمهورية اليمنية
	تشكيل لجنة فرعية مؤلفة من أعضاء لجنة المرأة في الإسکوا تُعنى بمتابعة تنفيذ الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.	2	
		تمثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الأردن في اللجنة الفرعية في الإسکوا حول المساواة بين الجنسين وتشارك في جميع أنشطتها وأعمالها. وشاركت اللجنة في جميع ورشات بناء القرارات التي أقامتها الإسکوا في هذا المجال.	المملكة الأردنية الهاشمية
	----		الإمارات العربية المتحدة
	جاري العمل على المشاركة والتعاون والمتابعة وتبادل الخبرات والمعلومات.	انضمام المجلس الأعلى للمرأة بملكة البحرين في اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة 2030 في كانون الثاني/يناير 2016، حيث كان في الماضي تعاون مستمر مع الإسکوا في جميع المجالات التي تدرج تحت محاور المساواة بين الجنسين؛ قامت مملكة البحرين بدعم تمويل تكاليف ترجمة دليل "UN-SWAP" وذلك لأعداد إطار إقليمي لتعزييم مراعاة ادماج تكافؤ الفرص في المنطقة العربية من خلال توقيع مذكرة تفاهم على مستوى البرامج؛ تم ملء استماراة جمع معلومات حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي؛ تم تزويد المعنيين في الإسکوا بتقرير مفصل حول ما تم تنفيذه على المستوى الوطني في مملكة البحرين فيما يخص تعزيز أنشطة مشاركة المرأة	مملكة البحرين - - - -

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>في شؤون الأمن والسلام على المستويين المحلي والدولي؛</p> <p>- تمت المشاركة وتفعيل العضوية في اللجنة من خلال حضور الاجتماعات والمشاركة في ورش العمل وكذلك تزويد الإسكوا بتقارير المتابعة والملحوظات بشأن إعداد خطة العمل العربية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفق منهجية منظومة الأمم المتحدة.</p>	
-----	-----	-----	الجمهورية العربية السورية
			جمهورية السودان
		<p>تمت تسمية مدير عام دائرة التنمية البشرية في وزارة التخطيط لعضوية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والتي ترأس فريقين تخصصيين، يعني الأول بالأهداف المتعلقة بالتنمية البشرية والثاني يعني بقضايا السكان والتنمية ويتبنيان قضايا المرأة كافة في أجندتها 2030.</p>	جمهورية العراق
		<p>منذ عام 2016، تمثل الوزارة في عضوية هذه اللجنة مديرية شؤون المرأة، وقد تم المشاركة في ورش العمل التدريبية التي نفذت لبناء قدرات أعضاء هذه اللجنة.</p>	سلطنة عُمان
		<p>في حزيران/يونيو 2016، صدر قرار من معالي وزيرة شؤون المرأة الدكتورة هيفاء الأغا، وتم ارساله للإسكوا، بتسمية أمين عاصي (مدير عام التخطيط والسياسات) لعضوية اللجنة الفرعية عن فلسطين.</p>	دولة فلسطين
		أنجز	دولة قطر
		<p>تم ترشيح ممثل عن لجنة شؤون المرأة لعضوية هذه اللجنة الفرعية.</p>	دولة الكويت
		<p>- تعمل وزارة الدولة لشؤون المرأة من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية المكلفة بوضع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 على تنفيذ الهدف الخامس وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في الأهداف الأخرى وبالشراكة مع الوزارات كافة؛</p> <p>مشروع من مكونين رئيسيين: الأول يتعلق بتحليل الفجوات للوضع الراهن في إطار كل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ومجلس الإنماء والإعمار، والوزارات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة،</p>	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وسيشمل المكون الثاني تقديم الدعم "إعادة نظر وطنية طوعية" تنص على التبليغ عن التقدم الذي يحرزه البلد تجاه خطة عام 2030، التي تغطي الأولويات والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة؛</p> <p>- تشكيل لجنة فرعية مولفة من أعضاء لجنة المرأة في الإسكوا تُعنى بمتابعة تنفيذ الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛</p> <p>- تشارك الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كعضو في لجنة فرعية مولفة من أعضاء لجنة المرأة في الإسكوا تُعنى بمتابعة تنفيذ الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.</p>	
		<p>في عام 2016، تم تشكيل اللجنة وتمثيلها السيدة شيماء نعيم في لقاءات اللجنة الفرعية.</p>	جمهورية مصر العربية
لم ينجز.			المملكة العربية السعودية
		<p>تم تفعيل اللجنة في شهر أيار/مايو 2016 بناءً على توصية الدورة السابعة للجنة المرأة.</p>	الجمهورية اليمنية
<p>مواءمة الخطط والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة التي صدقت عليها الدول، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والسعى إلى رفع التحفظات عنها، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها.</p>			3
	<p>لم ينجز رفع التحفظات عن الاتفاقية، ولا التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها.</p>	<p>صدر قانون الامرkarية رقم 49 لسنة 2015 الذي يطبق لأول مرة في الأردن، وهو يهدف إلى تطبيق مبدأ الامرkarية على مستوى المحافظات ووفق المادة 6/ج-1، ونص الفقرة كما يلي: "... يضاف للنساء ما نسبته (10 في المائة) من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس المنتخبين يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في المحافظة من غير الفائزات". كما تنص الفقرة د. "يعين مجلس الوزراء بناءً على تنصيب الوزير ما لا يزيد على (15 في المائة) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء"؛</p> <ul style="list-style-type: none"> - صدر قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة 2015 فألغت مواد وعدلت أخرى لضمان عدم التمييز بين النساء والرجال في الوظائف العسكرية؛ - صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016، وأبقى على 15 مقعداً مخصصاً للنساء، إلا أن العدد 	المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
		<p>الكلي للنواب قد أنخفض إلى 130 نائباً مما يرفع حصة المقاعد المخصصة للنساء من 10 في المائة إلى 11.5 في المائة؛</p> <p>- صدر نظام صندوق تسليف النفقة رقم 48 لسنة 2015 والذي يعدل في تنفيذ النفقة المحكوم بها للزوجة والأطفال وكبار السن ولمستحقها عند تعذر تنفيذها؛</p> <p>- صدر نظام دور إيواء المعرضات للخطر رقم 171 لسنة 2016؛</p> <p>- صدر نظام العمل المرن لعام 2017.</p>	
		أنجز في العام 2004.	الإمارات العربية المتحدة
		<p>تضمنت الخطة الوطنية والاستراتيجية للخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) والخطة الاستراتيجية لحماية المرأة من العنف الأسري برامج وخطط تراعي وتنفذ الالتزامات والاتفاقات الدولية؛</p> <p>تحرص مملكة البحرين على تقديم التقارير الدولية ذات الصلة بوضع المرأة ومن ذلك تقرير (سيداو) وإعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان الألفية الإنمائية وتقرير التنمية البشرية والاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR)؛</p> <p>ومن حيث التشريعات فقد تم إصدار مرسوم بقانون رقم (70) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، الذي تضمن إعادة صياغة بعض تحفظات مملكة البحرين على الاتفاقية، ونص على أن مملكة البحرين ملتزمة بتنفيذ أحكام المواد (2) و(15) فقرة (4) و(16) من اتفاقية (سيداو) دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.</p>	مملكة البحرين
	رفع التحفظ عن المادة (2) من الاتفاقية.		الجمهورية العربية السورية
		<p>لقد صادق السودان على الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة وأدرجت بنودها في أهداف الاستراتيجية رباع القرنية للدولة 2003-2027 وانبثق عنها الخطة الخمسية الأولى والثانية للأعوام (2007-2011) و(2011-2016).</p> <p>أما فيما يتعلق باتفاقية (سيداو) وبنودها المختلفة فقد تم تنفيذ كل بنود الاتفاقية ماعدا البنود التي تتعارض مع الشريعة.</p>	جمهورية السودان

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>نصوص من دستور السودان الانتقالي لعام 2005؛</p> <p>المادة (28) (لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفًا؟)</p> <p>المادة (31) (الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي)؛</p> <p>المادة (1/32) (تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى)؛</p> <p>المادة (2/15) (تضطلع الدولة بحماية الأمة ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة).</p>	-
	<p>ان العراق يتخد من إعلان ومنهاج عمل بيجين إطاراً مرجعياً في السياسات والخطط المعنية بالنهوض بالمرأة وإلغاء التمييز القائم على أساس الجنس.</p> <p>تم رفع تحفظ العراق عن المادة (9) من اتفاقية (سيداو) وفق المادة (18/ثانياً) من الدستور النافذ وقانون الجنسية العراقي رقم (26) لسنة 2006 المتضمن منح المرأة حقوقاً متساوية للرجل في منح الجنسية لأطفالها.</p>		جمهورية العراق
	<p>في 2015، تم الاتفاق من حيث المبدأ على سحب التحفظ المتعلق بالمادة (15) الفقرة (4) من الاتفاقية، ويتم العمل حالياً على اتخاذ الاجراءات اللازمة لدخول هذا القرار حيز التنفيذ وفقاً</p>	<p>السلطنة متعهدة بتنفيذ التزاماتها على الصعيد العربي والدولي، وفي إطار إعمال الاتفاقيات الدولية تم موافقة عدد من التشريعات الوطنية مع هذه الاتفاقيات، وأصدرت عدد من القوانين التي تعزز حقوق المرأة كقانون استحقاق الأراضي كمنحة من الدولة (2008/125)، وقانون العضل (2010/55)، وقانون استخراج جواز السفر (2010/11)؛</p> <p>في 2016، أحرزت السلطنة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها وينعد المضي قدمًا</p>	سلطنة عمان

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
	لأحكام النظام الأساسي للدولة.	لتنفيذ التزامات السلطة بموجب هذه الاتفاقيات هدفاً رئيساً في تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية، حيث سيتم متابعة التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات التشريعية وتعزيز دور المرأة العمانية في مراكز اتخاذ القرار في المجتمع، وتضمين النوع الاجتماعي في المحاور الرئيسية للاستراتيجية.	
		في فترة التخطيط الاستراتيجي 2017-2022 تم انجاز إدماج قضايا النوع الاجتماعي في 18 استراتيجية قطاعية، بحيث تم التعرف على فجوات النوع الاجتماعي المختلفة، وتم الوصول الى رؤية وطنية مشتركة عن أهم القضايا التي تحتاج الى تركيز، وتم اعتمادها في الخطط القطاعية، وفيما يتعلق باتفاقية (سيداو) فقد تم تشكيل لجنة وطنية برئاسة وزير العدل بتاريخ 7 آذار/مارس 2017 للعمل على موافمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.	دولة فلسطين
		<p>- القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008 بشأن الرؤية الوطنية للتنمية الشاملة 2030 -الركيزة الثانية- (التنمية الاجتماعية)؛</p> <p>- استراتيجية التنمية الوطنية وقد تم اعتمادها سنة 2011 في قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة.</p>	دولة قطر
لم يتم التصديق على البروتوكول الاختياري مع التحفظ على بعض المواد وهي: البند ع 16 والمادة 9 والمادة 16 وعدم الالتزام بالفقرة 21 من المادة 29.		التشريعات الوطنية لا تتعارض مع الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة الكويت.	دولة الكويت
<p>- في السعي إلى رفع التحفظات عنها والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها:</p> <p>- في 21 نيسان/أبريل 1997، أبرم لبنان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</p>		<p>في موافمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة التي صادقت عليها الدول لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:</p> <p>- أعدت وزارة الدولة لشؤون المرأة مشروع قانون لمعاقبة التحرش الجنسي وقد تم الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 8 آذار/مارس 2017 واحيل الى المجلس النبأبي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ المشروع يتضمن اضافة باب على قانون العمل الصادر بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 1964 واصافة نبذة جديدة الى الفصل الثاني من الباب السابع 	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
<p>(سيداو) ولكنه تحفظ على البند الثاني من المادة 9، البند الأول - الفقرات (ج)، (د)، (و)، (ز) من المادة 16 والبند الأول من المادة 29؛</p> <p>- لم يوقع لبنان حتى تاريخه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو.</p>		<ul style="list-style-type: none"> ○ من قانون العقوبات الصادر بتاريخ 1 آذار/مارس 1943؛ ○ تنفذ الوزارة بالشراكة مع الجامعة الأميركية في بيروت والسفارة الأميركية حملة اعلامية للمناصرة والضغط لإقرار القانون في مجلس النواب. ○ تقدمت وزارة الدولة لشؤون المرأة بما يلي: ○ مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي الصادر بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 1963 لتأمين المساواة بين الجنسين وقد أحيل إلى مجلس الوزراء؛ ○ مشروع قانون لإجازة الأبوة؛ ○ مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وقانون البلديات وقانون المخاوير رقم 665 الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 1977؛ ○ إعداد مدونة أخلاقيات الإعلام من أجل منع التنميط وتسليع النساء في الإعلام والإعلان. <p>أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مشروع قانون بتاريخ 11 نيسان/أبريل 2016 من أجل تعديل القانون رقم 665 تاريخ 29 كانون الثاني/يناير 1997 الذي عدل بالمرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 30 حزيران/يونيو 1977 (قانون البلديات) كي لا تسقط عضوية المرأة التي تتزوج بعد انتخابها من المجلس البلدي. وينص المشروع حرفيًا على التالي: "لا ينطبق شرط ورود اسم المرشح في القائمة الانتخابية الخاصة بالبلدية التي يرغب في أن يكون عضواً في مجلسها على السيدات الراغبات في الترشح لعضوية مجلس بلدية سقطت أسمائهن من القائمة الانتخابية الخاصة بها بسبب نقل سجلات قيد أحوالهن الشخصية حكماً بالزواج إلى نطاق بلدية أخرى".</p>	
		<p>ضمان ان تكون الخطط الوطنية واستراتيجية المرأة 2030 وكذلك التشريعات المراد تعديلها تتوافق مع الاتفاقية.</p>	جمهورية مصر العربية
		<p>الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الملكي رقم م 25/25 بتاريخ 28 آب/أغسطس 2000؛</p> <p>قرار وزير العمل رقم (1/2370) بتاريخ 28 شباط/فبراير 2010 الذي نص على منع كل أشكال</p>	المملكة العربية السعودية

الدول الأعضاء	الردود	لم ينجز	قيد الإنجاز
		التمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.	
الجمهورية اليمنية	تعمل اللجنة الوطنية للمرأة بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على موافقة كافة الخطط والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية وقد نجحت في ذلك في بعض الخطط والتشريعات مثل الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والصحة والتعليم، وكذلك بعض النصوص في قوانين الأحوال الشخصية والعمل وغيرها، ولا تزال اللجنة تسعى إلى موافقة الخطط والتشريعات الأخرى.		
4	إجراء التعديلات اللازمة على الدساتير الوطنية بحيث تنص، بشكل صريح، على حظر التمييز ضد المرأة؛ بالإضافة إلى تعديل الأحكام التمييزية التي تتضمنها التشريعات الوطنية، لا سيما قوانين الأحوال الشخصية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمام القانون، وذلك في المحاكم المدنية والدينية على السواء.		
المملكة الأردنية الهاشمية	كما ورد في البند السابق.	لم تنجز تعديلات دستورية تنص بشكل صريح على حظر التمييز ضد المرأة؛ قانون الأحوال الشخصية من القوانين المعروضة على مجلس الأمة وسيتم التواصل مع أعضاء المجلس لرفع سن الزواج في الحالات الاستثنائية إلى 16 سنة بالإضافة لتعديل على المواد	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
الأخرى من القانون.			
		أنجز في العام 1971 والعام 2005.	الإمارات العربية المتحدة
		<p>مرسوم بقانون رقم (70) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002، بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي أعاد صياغة بعض تحفظات مملكة البحرين على اتفاقية (سيداو) دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية؛</p> <p>صدر قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف رقم (1) لسنة 2016 بشأن لائحة المأذونين الشرعيين وأحكام توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية؛</p> <p>صدر القانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة.</p>	<p>ملكة البحرين -</p> <p>-</p> <p>-</p>
	تشكيل لجنة وطنية رفيعة المستوى لدراسة القوانين التمييزية.	<p>الدستور لعام 2012 ينص في المادة /33/ على المساواة بين المواطنين دون تمييز؛</p> <p>قانون الأحزاب رقم /100/ لعام 2011؛</p> <p>قانون الانتخاب رقم /5/ لعام 2014 الذي يهدف إلى تعزيز الحريات العامة وشراك جميع شرائح المجتمع بمن فيهم النساء في إدارة مؤسسات الدولة.</p> <p>قانون الإدارة المحلية رقم /107/ لعام 2011 حول ضرورة تمثيل المرأة.</p>	<p>الجمهورية العربية السورية -</p> <p>-</p> <p>-</p> <p>-</p>
		<p>يؤكد دستور السودان الانتقالي للعام 2005 على تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ويعطي أولوية قصوى إلى تدعيم حقوق المرأة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التمييز الإيجابي، وتكفل القوانين السودانية للمرأة جميع حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز، حيث نص الدستور على الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في حماية القانون، ويجب الاعتراف بحق الرجل والمرأة في الزواج وتأسيس الأسرة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهما، ولا يتم أي زواج إلا بقبول طوعي وكامل من طرفيه؛ - تضطلع الدولة بحماية الأمة ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز العدالة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة؛ - تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية 	<p>جمهورية السودان -</p> <p>-</p> <p>-</p>

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإجاز	لم ينج
	والتقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى؛	تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي؛	-
	تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها؛	توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل؛	-
	تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.		-
	متابعة للجهود المبذولة في دعم مبادئ الإنصاف والعدالة وترسيخاً للمكاسب التي نالتها المرأة كما ورد في المادة 28 التي نصت على الأجر المتساوي للعمل المتساوي على أساس طبيعة العمل والقاعدة العامة في قانون الخدمة المدنية تولى الوظيفة العامة على أساس الجدار دون تمييز، المادة (59) في لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة 2007 على الحق المتساوي في الترقية وتنص المادة (61) من ذات اللائحة على أن تكون أساس الاختيار وتقويم المتنافسين على الترقية على أساس الجدار، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت قوانين ولوائح الخدمة الاستحقاقات الآتية للمرأة:		-
		استحقاق المرأة العاملة إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل ويجوز تجزئه تلك الإجازة بناءً على طلب العاملة؛	-
		تخفيض ساعات العمل للمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة، المادة (104) من اللائحة تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة عدة براتب كامل؛	-
		المساواة في الأجر المتساوي والتمتع بالمزايا الوظيفية وهذا جاء مساوياً لنص المادة (32) من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005 في أن الدولة تكفل للرجال والنساء الحق في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما فيها الأجر المتساوي؛	-
		لا يجوز استخدامها في الأعمال الخطيرة التي تحتاج إلى أي مجهد جسمني كحمل الأثقال؛	-
		لا يجوز تشغيل النساء فيما بين الساعة العاشرة مساءً والسادسة صباحاً، ويستثنى من ذلك تشغيل النساء في الأعمال الإدارية والمهنية والفنية أو أي أعمال للخدمات الاجتماعية أو الصحية؛ المادة (36) لها حق النظم، والمادة (40) لها حق التدريب، والمادة (45) لها حق الإجازة السنوية،	-

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>والمادة (46) لها الحق في الإجازة بدون مرتب وإجازة مرافقة الزوج بدون أجر وكذلك الرجل له نفس الحق؛</p> <p>إن لائحة الخدمة المجازة لسنة 2007 قد ساوت في علاوة البديل النقدي بين العاملين دون تمييز حسب الجنس أو النوع وكذلك علاوة الأطفال؛</p> <p>لم تغفل وزارة العمل تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بحماية الأسرة في التصديق على الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية والمنظمات الإقليمية والعربيّة الأخرى.</p> <p>الموطنة والجنسية وردت في المادة 7 من الدستور الانقلالي 2005 حيث نصت على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تكون المواطننة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين؛ - لكل مولود من أم أو أبي سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. <p>قانون الانتخابات القومية لسنة 2008 (تعديل) لسنة 2014: أعطى قانون الانتخابات القومية لسنة 2008 المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل وميزها تفضيلياً بأن نص على قوائم المرأة ونظام الكوتا 25 في المائة للمرأة والتي عُدلت إلى 30 في المائة في 2014 حيث يعد بمثابة خطوة في اتجاه تمكين المرأة سياسياً.</p> <p>قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014: يعتبر تقدماً ملحوظ في ملف المرأة ويرتبط بتنفيذ التزامات البلاد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والتي تستهدف في المقام الأول النساء والأطفال، والذي جرم فعل الاتجار بالأشخاص بالمادة (1/7). أختص المرأة ببعض العون إذ جعل العقوبة مشددة لهذه الجريمة إذا كان الجنسي عليها أثني أو طفل لم يبلغ الثامنة عشرة أو معاق وذلك بالمادة (2/9) (ب)، وصدر بموجبه قرار جمهوري رقم (157) بتحديد المختص بأنه وزير العدل والذي أصدر قراراً بالرقم (2) 2014 بتأسيس نيابة مكافحة الاتجار بالبشر، أيضاً شكلت بموجبه ووفقاً للمادة (4) منه لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تضم الجهات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان الخاصة بحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة.</p> <p>وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل: آلية مختصة للتنسيق بين الوزارات القومية والولايات ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، ومن اختصاصاتها: وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط التنفيذية، ومراجعة التشريعات والقوانين</p>	

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
	<p>وبرامج الأعمال الخاصة بمكافحة العنف وإنشاء قاعدة معلومات قومية للعنف ضد المرأة والطفل، وإجراء البحوث وإعداد الدراسات وتوثيقها ونشرها، الاهتمام بالتدريب التخصصي، والتوعية المجتمعية، وإعداد التقارير الدورية عن العنف ضد المرأة.</p> <p>تمت مراجعة 26 قانوناً خاصاً بالمرأة في العام 2009 لمعرفة الفجوة النوعية في تلك القوانين لإصدار التوصيات اللازمة لتعديل تلك القوانين وهي في مرحلة إجازتها النهائية.</p>		
جمهورية العراق	<p>- شُكِّلت في مجلس النواب العراقي في الدورة السابقة لجنة التعديلات الدستورية وأدرجت في جدول أعمالها كل المواد المخصصة من قبل أصحاب الاختصاص وتشكل تعارضًا مع مواد أخرى في الدستور؛</p> <p>- يعمل حالياً مجلس النواب على إعادة تشكيل اللجنة مجدداً واستكمال اعمال اللجنة السابقة التي وصلت إليها؛</p> <p>- إن اغلب مؤشرات المواد الواردة في الدستور العراقي لا تتبنى أي تمييز ضد المرأة وأنها تعزز المساواة بين الجنسين.</p>		
سلطنة عمان	<p>منذ إصدار النظام الأساسي للدولة 1996:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نصت المادة (17) من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (101/96) على أن "الموطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي". وبذلك فإن القوانين الوطنية تعمل بالاتساق مع النظام الأساسي للدولة وتケفل حقوق المرأة والمساواة أمام القانون، وفي المحاكم؛ 		

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تكتل السلطة الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل من خلال عدد من الإجراءات والتدابير القضائية حيث تعدد دعاوى الأحوال الشخصية من الدعاوى المستعجلة، وفق قانون الأحوال الشخصية رقم (97/32) فلها عناية خاصة لدى المحاكم بالسلطنة؛ ولذلك أطلق قانون السلطة القضائية على دائرة الأحوال الشخصية مسمى محكمة، ولم يطلق هذا المسمى على سائر الدوائر الأخرى؛ وذلك يعطيها مزيداً من الأهمية، ويميزها بشيء من الخصوصية عن سائر الدوائر؛ في حالة قضايا العضل تنفذ الأحكام مباشرة خاصة الصادرة لصالح المرأة وفي حالة عدم موافقة المرأة على الحكم يتم رفع التظلم مباشرة لصاحب الحاله وبصدر الحكم لصالح المرأة؛</p> <p>يمكن للمرأة المتضررة من أية قرارات إدارية تعسفية أو تمييزية رفع قضيتها أمام محكمة القضاء الإداري، أو أمام المحاكم المدنية إن كانت تشمل أطرافاً مدنيين اعتباريين أو طبيعيين.</p>	
	<p>يرجى العلم انه فيما يتعلق بالدستور (القانون الأساسي) هناك إشارة واضحة لعدم التمييز ضد المرأة في المادة "9"، ولكن هناك لجنة تعمل على تعديل الدستور ولم يصدر بعد، وبخصوص التشريعات الأخرى كقانون الأحوال الشخصية، ما زال العمل في البدايات على إنهاء المواد التمييزية ضد النساء.</p>		دولة فلسطين
		<p>ورد مبدأ عدم التمييز كمبدأ عام وملزم في الدستور القطري؛</p> <p>القانون رقم 19 لسنة 2008 الذي ساوى في دية القتل الخطأ بين المرأة والرجل؛</p> <p>القانون رقم 8 لسنة 2009 بشأن إدارة الموارد البشرية والذي ألغى حرمان المرأة من الحصول على بدل السكن أسوة بالرجل؛</p> <p>القانون رقم 5 لسنة 2009 المعدل لقانون الجوازات رقم 14 لسنة 1993، حيث ألغى التعديل شرط موافقة الولي على إصدار جواز سفر المرأة، وبقي شرط موافقة الولي على إصدار جواز ناقصي الأهلية أو فاقدتها؛</p>	دولة قطر

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>القانون رقم 2 لسنة 2007 بنظام الإسكان والذي ألغى حصر انتفاع المواطنين من الذكور بهذا النظام وأجازه للمواطنين من الجنسين؛</p> <p>قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2007 بشأن أولويات وضوابط الانتفاع بنظام الإسكان والذي أعطى الحق للمواطن غير المتزوج سواءً أكان ذكراً أم أنثى، وتجاوز 35 سنة من العمر أو لم يتجاوزها، ولكنه معيل لمن تجب عليه نفقته في الانتفاع بنظام الإسكان، بعد أن كان هذا الحق محصوراً بالذكر دون الأنثى؛</p> <p>المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2007 باصدار قانون المرور والذي ساوى بين المرأة والرجل بالنسبة لشروط الحصول على رخصة قيادة السيارة.</p>	-
		<p>المادة 29 من الدستور الكويتي تنص صراحة على المساواة بين الجنسين وكذلك القوانين، خاصة قانون الأحوال الشخصية (آخر قانون صدر لتحقيق هذه الهدف قانون 12/2015 باصدار قانون محكمة الأسرة).</p>	دولة الكويت
	<p>في تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمام القانون، وذلك في المحاكم المدنية والدينية على السواء؛ إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في صدد تنظيم محاضرات للقضاة المتدرجين حول المواضيع المرتبطة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وبحقوق المرأة كما هي في صدد التواصل مع المراجع الدينية لمحاورتها في شأن مواعيدها إجراءات وممارسات المحاكم الدينية مع معايير حقوق الإنسان في مجال تطبيق قوانين الأحوال الشخصية.</p>		الجمهورية اللبنانية
		<p>تم تعديل دستور مصر في عام 2014 ونص على تحقيق المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وإعطاء حقوق كاملة للمرأة بكافة الفئات.</p>	جمهورية مصر العربية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
	خرج مؤتمر الحوار الوطني 2012-2013 بعدد من التوصيات التي تقضي بضرورة تعديل الدستور بما يضمن الحقوق العادلة وغير التمييزية ضد المرأة، وقد تم إعداد مسودة الدستور الوطني الجديد متضمناً عدداً من النصوص لصالح عدم التمييز غير أن الحرب على اليمن أو قفت العمليات السياسية وبالتالي توقف العمل على التصويت من قبل الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني على مسودة الدستور الجديد التي أعدته لجنة صياغة الدستور، وتعطلت أعمال المؤسسة التشريعية في إطار تعديل القوانين.		الجمهورية اليمنية
	وزارة الإسکوا في مرحلة الإعداد لمراجعة بيجين +20؛ ووضع الآليات الالزامـة لتطبيق بنود الإعلان العربي "نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية"، الصادر عن المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (القاهرة، 3-2 شباط/فبراير 2015)، وحشد ما يتطلبـه تطبيق هذا الإعلان من موارد؛	5	
	- نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج بكين بعد 20 عاماً، تلتزم الأردن تجاه منهاج بكين ويتم بذلك ومتابعة الجهود لتسريع وتيرة تنفيذه، رغم التحديات التي تعيق بلوغ أهداف إعلان ومنهاج بكين المتمثلة في التغلب على التهميش، والتمييز، والموروثات الثقافية السلبية، والفقـر، والعنـف		المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>بكلفة أشكاله وتنامي الإرهاب، إضافة إلى اللجوء واستقبال الأردن لتدفقات اللاجئين السوريين، إلا أنه يتم العمل على مواصلة العمل من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة بأشكاله المختلفة، من خلال سن وتطبيق التشريعات، وتعزيز الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، وحمايتها من العنف، وتمكينها على كافة المستويات؛</p> <p>ارتفاعت نسبة التمثيل ولم تصل بعد للنسبة المطلوبة في الإعلان ومنهاج العمل حيث وصل التمثيل البرلماني للنساء إلى 11.5 في المائة، وفي الجهاز القضائي إلى 18 في المائة وفي مناصب رفيعة وعلى مستوى التشريعات والقوانين فقد تم تعديل وإصدار التشريعات التي تحقق المزيد من تعزيز حقوق المرأة، وبالرغم من التقدم المحرز بعد ما يزيد عن 22 عاماً من لكن، إلا أن هناك الكثير الذي مازال بحاجة للعمل على إنجازه.</p>		
	قيد الإنجاز.		الإمارات العربية المتحدة
		<p>تحرص مملكة البحرين على موافقة وتنفيذ جميع خططها الوطنية والاستراتيجية بما يتواافق مع منهاج عمل بيجين، كما تحرص على تقديم تقرير بالتقدم</p>	مملكة البحرين

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>المحرز في إعلان ومنهاج عمل بيجين بصورة دورية (بيجين +10، بيجين +15، بيجين +20)؛</p> <p>شارك وقد من مملكة البحرين في الاجتماعات التحضيرية للقرير الوطني وايضاً في اجتماعات الأمانة التنفيذية لمناقشة تقرير بيجين +20 العربي الموحد.</p>	
		<p>تم تقديم التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية حول التقدم المحرز في تنفيذ اعلان ومنهاج بيجين +20.</p>	الجمهورية العربية السورية
		<p>تم إعداد التقرير الوطني بيجين +20 وتم رفعه إلى الإسکوا، حيث غطى المحاور المختلفة لمنهاج عمل بيجين شارحاً للجهود التي بذلتها الدولة تجاه قضايا المرأة؛</p> <p>تمت مشاركة السودان في وضع التقرير النهائي للدول العربية عن التقدم المحرز في مجال المحاور المختلفة في منهاج عمل بيجين وتضمين تقرير السودان في التقرير النهائي المقدم للإسکوا؛</p> <p>تمت المشاركة بصورة دائمة في كل فعاليات الإسکوا في إطار التنسيق والمتابعة للجهود الوطنية في الإطار العربي.</p>	جمهورية السودان
	<p>ان العراق يتخذ من اعلان ومنهاج عمل بيجين اطاراً مرجعيأً لجميع سياساته المتعلقة بالنهوض بالمرأة والغاية التمييز القائم على أساس الجنس.</p>		جمهورية العراق
		<p>تعمل السلطنة من خلال مؤسساتها على تفعيل بنود الإعلان العربي الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من خلال الخطط التنفيذية للجهات المختصة الرامية إلى تمكين المرأة؛</p> <p>أكّدت استراتيجية العمل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية على تنمية دور المرأة وتمكينها في المجتمع العماني، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لتأكيد دورها الاقتصادي، ودورها المحوري في الأسرة والمجتمع، ومشاركتها في مراكز صنع القرار المختلفة؛</p> <p>عملت السلطنة بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كونثرا) على تعزيز الجانب الإعلامي لدعم المترشحات في انتخابات المجالس البلدية للفترة الثانية، حيث تم تنفيذ دورة تدريبية</p>	سلطنة عمان

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>لبناء قدرات الإعلاميين لدعم المترشحات في الانتخابات خلال الفترة 14-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، كما تم التعاون مع شعبة التنمية الاجتماعية بالإسكوا في تنظيم ورشة عمل دون إقليمية حول استخدام دليل تطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، شارك فيها المختصين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة 6-3 تشرين الأول/أكتوبر 2016. بهدف إشراك أجهزة الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها المؤسسات الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتصلة بالحماية الاجتماعية؛ بهدف التمكين الاقتصادي أطلقた وزارة التنمية الاجتماعية برنامج تمكين يستهدف أسر الضمان الاجتماعي ويعمل هذا البرنامج على تحويل هذه الأسر إلى أسر منتجة؛ تخصيص برنامج لتمويل مشاريع المرأة الريفية والساحلية وذلك في عام 2016، بالتعاون بين صندوق الرفد ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك التنمية العماني.</p>	-
		<p>أرسلت وزارة شؤون المرأة التقرير الوطني لدولة فلسطين حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان و منهاج بيجين+20 إلى الإسكوا وتعمل على مواصلتها في جميع الخطوات الازمة والعمل على حل كافة الفجوات.</p>	دولة فلسطين
لا تتوافر معلومات			دولة قطر
		أنجز بالتواصل الدائم بين لجنة المرأة والإسكوا.	دولة الكويت
		تم متابعة الموضوع من جانب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.	الجمهورية اللبنانية
		تم استعراض دور مصر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى اثناء اجتماع اللجنة الفرعية في أيار/مايو 2017.	جمهورية مصر العربية
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
أما فيما يخص تطبيق بنود الإعلان العربي (نحو العدالة والمساواة	قاملت اللجنة الوطنية للمرأة بمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج		الجمهورية اليمنية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
<p>في المنطقة العربية) لم تسلم الدولة هذا الإعلان، كما أن الجهود في المرحلة الحالية تتركز في قضايا الإغاثة والطوارئ والدولة متزمرة بتنفيذ منهاج عمل بيجين وستعاود جهودها في حالة انتهاء الحرب وإعادة برامج التنمية.</p>	<p>عمل بيجين +20 ووضعت العديد من الملاحظات وتم موافاة الإسكوا بها نهاية عام 2014.</p>		
		<p>تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما تلاه من قرارات في هذا الشأن؛ ووضع خطط عمل وطنية لتنفيذ جميع هذه القرارات بالإضافة إلى تخصيص الميزانيات وبرامج العمل اللازم لذلك؛ وتعزيز إشراك المرأة في الآليات المعنية بحماية المرأة والمجتمع من النزاعات، وتوفير الحماية وخدمات الإغاثة لها في حال نشوب أية نزاعات.</p>	6
	<p>لكلفة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية وال العامة وفي جميع القطاعات العسكرية والأردنية وفي مهام حفظ السلام، ولتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 ، المرأة والأمن والسلام، تم إعداد الخطة الوطنية الأردنية لتنفيذ القرار التي ركزت على أربع نتائج رئيسية لتحقيقها مستقبلاً وهي كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> (1) تحقيق المشاركة الفاعلة للنساء العاملات في القطاعات الأمنية والعسكرية ومهام حفظ السلام؛ (2) تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في عمليات بناء وصنع السلام ومكافحة الفكر المتطرف والتطرف العنفي؛ (3) توفير الخدمات المراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي (بما في ذلك الخدمات النفسية والاجتماعية، والقانونية، والطبية) وتسهيل الوصول إليها بشكل آمن من قبل الأردنيين واللاجئين (بما في ذلك النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف وبحاجة للحماية) في المجتمعات المستضيفة ومخيمات اللاجئين؛ (4) تحقيق الإشادة والاعتراف بمساهمات ودور النساء والشابات منهن في تحقيق الأمن والسلام. 	<p>المملكة الأردنية الهاشمية</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
		<p>في ضوء العمل على تعزيز أنشطة السلام، تسعى مملكة البحرين لتنفيذ التعهد الذي قطعته منذ خمسة عشر عاماً خلال انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام 1995 والالتزامات الواردة في إعلان وخطبة عمل بيجين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بالمشاركة المتساوية للرجال والنساء على كافة المستويات، وبالأخص على مستوى صنع القرار وأشراك المرأة في منع النزاعات وعمليات بناء السلام والحفظ عليه.</p>	مملكة البحرين
	<p>إعداد محور في استراتيجية المرأة حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.</p>		الجمهورية العربية السورية
		<p>جاء اهتمام الدولة بتعزيز دور المرأة في عملية فض النزاعات وإحلال السلام ونشر ثقافته، وإشراكها في برامج التنمية، وكان لمساهمتها أثر كبير بعد اتفاقية أديس أبابا في العام 1972 في إعادة الأسر النازحة وإعادة تأهيلها وتوطينها.</p> <p>تولت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام على جميع المستويات منذ: ملتقى جوبا عام 1988، وجموعات التفاوض في أديس أبابا (1989)، ومفاوضات ابوجا الأولى والثانية 1992-1993، والجولة الثانية في نairobi - اتفاقية سلام دارفور (أبوجا) في العام 2003، واتفاقية سلام نيافاشا 2005، واتفاقية سلام الشرق 2006، كما شاركت في كل جولات مفاوضات وثيقة سلام الدوحة كمفاوض على الطاولة وصاحبة مصلحة، ومفاوضات فرانكفورت بألمانيا عام 2009.</p> <p>ومن أبرز الإنجازات التي تمت:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في منبر الإيقاد عبر منظمات المجتمع المدني، والجهود الأمريكية في دانفورث الخاصة بجبل النوبة بحضور 100 امرأة من الحكومة والحركات المسلحة في العام 2011؛ - المشاركة في السلطة الانتقالية بدارفور في الموقع التنفيذي والإدارية وصنع القرار؛ - وفي مجال التدريب تم تدريب 750 شخصاً في مجال الدعوة ونشر ثقافة السلام بولايات دارفور وكردفان في الفترة من (2011 إلى 2014) وتم إنشاء اتحاد (الحاكمات - الغناء الشعبي) على مستوى السودان في العام 2014. - تنفيذ 21 منبراً في قضايا المرأة والسلام؛ 	جمهورية السودان

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تدريب 12000 قيادية على نشر ثقافة السلام على مستوى المركز والولايات؛</p> <p>تدريب 150 امرأة كمتدربات على فن التفاوض على مستوى المركز والولايات؛</p> <p>تدريب الباحثين الاجتماعيين على التأهيل النفسي والاجتماعي لعدد (100 باحث)؛</p> <p>تدريب المسرحيات والنازحات بولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان وتميلكهن مشاريع إنتاجية مدرة للدخل (250 مشروعًا)؛</p> <p>وفيما يتعلق بتأمين الحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي، وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالنساء في مناطق النزاع فقد تم منذ العام 2003 وضع إجراءات وتدابير وطنية من خلال إنشاء (14) وحدة لحماية الأسرة والطفل ووحدات لمكافحة العنف ضد المرأة منذ العام 2004، وزيادة عدد الشرطيات في مناطق النزاعات؛</p> <p>تم إنشاء اللجان الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 بولايات دارفور الخمس منذ العام 2010؛</p> <p>ووضعت خطة وطنية لقرار مجلس الأمن 1325 الخاص بحماية النساء في مناطق النزاعات 2014؛</p> <p>وضع دليل تدريبي في مجال حقوق الإنسان للقضاء والشرطة؛</p> <p>ولتحسين الوضع المعيشي للنساء المتاثرات بالنزاعات والمسرحيات تم توفير مشروعات مدرة للدخل عبر محفظات التمويل الأصغر؛</p> <p>ولتنمية التنسيق مع الآليات العاملة في مجال السلام تم التنسيق مع كليات دراسات السلام بالجامعات السودانية، وأجريت دراسة مسحية عن أوضاع النساء المتاثرات بالنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق في العام 2014، وأنشئت مراكز المرأة للسلام والتنمية بولايات (غرب دارفور- جنوب كردفان - النيل الأزرق وولاية كستلا)، وتم بناء قاعدة بيانات في مجال المرأة والسلام.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب 12000 قيادية على نشر ثقافة السلام على مستوى المركز والولايات؛ - تدريب 150 امرأة كمتدربات على فن التفاوض على مستوى المركز والولايات؛ - تدريب الباحثين الاجتماعيين على التأهيل النفسي والاجتماعي لعدد (100 باحث)؛ - تدريب المسرحيات والنازحات بولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان وتميلكهن مشاريع إنتاجية مدرة للدخل (250 مشروعًا)؛ - وفيما يتعلق بتأمين الحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي، وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالنساء في مناطق النزاع فقد تم منذ العام 2003 وضع إجراءات وتدابير وطنية من خلال إنشاء (14) وحدة لحماية الأسرة والطفل ووحدات لمكافحة العنف ضد المرأة منذ العام 2004، وزيادة عدد الشرطيات في مناطق النزاعات؛ - تم إنشاء اللجان الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 بولايات دارفور الخمس منذ العام 2010؛ - ووضعت خطة وطنية لقرار مجلس الأمن 1325 الخاص بحماية النساء في مناطق النزاعات 2014؛ - وضع دليل تدريبي في مجال حقوق الإنسان للقضاء والشرطة؛ - ولتحسين الوضع المعيشي للنساء المتاثرات بالنزاعات والمسرحيات تم توفير مشروعات مدرة للدخل عبر محفظات التمويل الأصغر؛ - ولتنمية التنسيق مع الآليات العاملة في مجال السلام تم التنسيق مع كليات دراسات السلام بالجامعات السودانية، وأجريت دراسة مسحية عن أوضاع النساء المتاثرات بالنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق في العام 2014، وأنشئت مراكز المرأة للسلام والتنمية بولايات (غرب دارفور- جنوب كردفان - النيل الأزرق وولاية كستلا)، وتم بناء قاعدة بيانات في مجال المرأة والسلام.
		<p>اقرار الخطة الوطنية في عام 2014 وخطة الطوارئ لقرار مجلس الأمن 1325 في عام 2015؛</p> <p>وضع خطة تنفيذية قطاعية في عام 2016؛</p> <p>تحصيص الميزانيات من موازنات المؤسسات الحكومية المعنية بالتنفيذ؛</p>	جمهورية العراق

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم يُنجز
	<ul style="list-style-type: none"> - توفير الحماية وخدمات الإغاثة للنازحين جراء الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي من وزارة الداخلية والدفاع والهجرة والمهجرين؛ - تم تعيين نقاط اتصال رفيعة المستوى على صعيد الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة كردستان وتم اختيار مدير عام دائرة تكين المرأة لكتفالة اتصال رفيعة المستوى عن الحكومة الاتحادية. 		
سلطنة عمان	<ul style="list-style-type: none"> - تخصيص برامج وأنشطة ضمن الآلية المعنية بالمرأة حول قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة به واستهداف الفئات المختصة المعنية؛ - تعمل المؤسسات المختصة بتوفير التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجال الإغاثة على كيفية التعامل مع الحالات وخاصة الأطفال والنساء؛ - تعمل السلطنة من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية على تقييم العون والمساعدة للمتضررين في مناطق النزاعات المسلحة وهذه المساعدات عبارة عن مواد إغاثية وغذائية ومادية تقدم للأسر والنساء والأطفال. 		
دولة فلسطين	<p>في 24 آب/أغسطس 2016 تم إطلاق الخطة التنفيذية الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 بقرار من معالي الوزيرة د. هيفاء الآغا وقد تضمنت إدماج الخطة في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين.</p>		
دولة قطر			لا تتوافر معلومات.
دولة الكويت	<p>أنجز وتم اشراك المرأة في اتخاذ القرار كونها عضو في البرلمان وزيرة.</p>		
الجمهورية اللبنانية	<p>في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما تلاه من قرارات في هذا الشأن ووضع خطط عمل وطنية لتنفيذ جميع هذه القرارات:</p> <p>تم تشكيل لجنة من أجل اعداد خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325. وبناءً على التعميم الصادر من رئاسة الحكومة في 6 تموز/يوليو 2017 كلفت وزارة الدولة لشؤون المرأة بالتحقق من صحة الخطة ورفعها إلى مجلس الوزراء.</p> <p>وفي إطار العمل بتوصيات اللجنة الدولية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بما يلي:</p>		

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>عقد خمسة لقاءات محلية خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2016 تخللها مناقشة حول تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 في البلدان العربية وفي لبنان ومناقشة واستعراض التحديات لتطبيقه في كل من المحاور الأربع: المشاركة، الإغاثة، الوقاية والحماية؛</p> <p>عقد لقاء خبراء بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 حول قرار مجلس الأمن 1325؛</p> <p>عقد مؤتمر وطني حول قرار مجلس الأمن 1325 بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2016 استهدف ممثلي عن الوزارات والإدارات الرسمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والمحلية، تم خلاله عرض لمحتوى وأهداف القرار ودور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ القرار وإعداد خطة العمل الوطنية المنتظرة.</p>	-
		<p>تشارك المرأة في برامج تدريبية تابعة لمركز فض المنازعات وحفظ السلام وتشارك المرأة من القطاعات المدنية والعسكرية والشرطية.</p>	جمهورية مصر العربية
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
	<p>تنفذ حكومة الإنقاذ الوطني تفاصيل قرار مجلس الأمن 1325، وتعمل اللجنة الوطنية للمرأة حالياً مع وزارة حقوق الإنسان على استصدار قرار تشكيل لجنة وطنية لإعداد الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325، وقد قامت اللجنة والوزارة قبل العام 2015 بتنفيذ عدد من الورقات التدريبية حول القرار استهدفت عدد من المؤسسات الحكومية، كذلك تم إعداد مسودة خطة وطنية للقرار، غير أن ظروف الحرب في اليمن تفرض إعداد مسودة خطة جديدة تعتمدها الحكومة الحالية.</p>		الجمهورية اليمنية
		<p>تقديم مزيد من الحماية والمساعدة للنساء والأطفال، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت نير الإرهاب والنزاعات المسلحة وفي الأراضي المحتلة؛ ووضع الأطر التشريعية والتنفيذية الالزمة لذلك؛ ومراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية بحيث تشمل قضايا المرأة والأمن والسلام، لما لهذه القضايا من انعكاسات جدية على التماسك الاجتماعي وعلى دور المرأة العربية في سلامها ببلدها ورخانه.</p>	7

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
المملكة الأردنية الهاشمية	صدرت معايير استحقاق المساعدة القانونية وفقاً للمادة (6) من تعليمات تنظيم المساعدة القانونية المقدمة من وزارة العدل رقم (1) لسنة 2015 تضمن المعيار الشخصي: إذا كان طالب المساعدة القانونية لاجئ وفقاً لتعريف اللاجي الوارد في مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1998، وكان غير قادر على توفير محامي فإنه يُمنح مساعدة قانونية مجانية أو مساعدة قانونية مباشرة وفقاً لتوفير مخصصات مالية ممولة من منح تخصص لهذه الغاية.		
الإمارات العربية المتحدة	تساهم الإمارات بدعم ومساعدة النساء والأطفال في مناطق وبؤر التوتر.		
ملكة البحرين		في ضوء العمل على تعزيز أنشطة السلام، تسعى مملكة البحرين لتنفيذ التعهد الذي قطعته منذ خمسة عشر عاماً خلال انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام 1995 والالتزامات الواردة في إعلان وخطة عمل بيجين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بالمشاركة المتساوية للرجال والنساء على كافة المستويات، وبالخصوص على مستوى صنع القرار وإشراك المرأة في منع النزاعات وعمليات بناء السلام والحفظ عليه.	
الجمهورية العربية السورية		<ul style="list-style-type: none"> - المرسوم التشريعي رقم/20/ لعام 2013 الخاص بجرائم الخطف؛ - القانون رقم/11/ لعام 2013 الذي شدد العقوبة في جرائم الاغتصاب؛ - المرسوم التشريعي رقم /3/ لعام 2010 الخاص بجرائم الاتجار بالأشخاص؛ - إحداث مأوىٌ خاص بالنساء ضحايا الاتجار؛ - افتتاح وحدة حماية للنساء والأطفال المعنيين؛ - إعداد خطة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص؛ - ضمان وجود نساء في لجان المصالحة الوطنية. 	
جمهورية السودان		<p>نص الدستور الانقلالي لسنة 2005 والقوانين الوطنية - المادة 3/23 والمادة 33 والمادة 2/36 من الدستور- فالمادة 3/32 تنص على التزام الدولة محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.</p> <p>أنشئت وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل عام 2005 كآلية تنسيقية اتحادية من اختصاصاتها وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط التنفيذية</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>والبرامج الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بجانب المراجعة الدورية للتشريعات ذات الصلة بالعنف كما أنشئت 14 وحدة ولائية ومن أهم الإنجازات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إصدار المناشير الجنائية رقم 1 و 2 و 7 من وزارة العدل والتي تمكن ضحايا العنف من تلقي الرعاية الطبية والحق في طلب الحقوق القانونية، وتم وضع خطة قومية استراتيجية لمكافحة العنف 2012-2016 تتضمن ما يلي: الحكم الرشيد، سيادة القانون، التنمية المستدامة، البناء المؤسسي، بناء القدرات، المتابعة والتقييم، المعلوماتية وتطوير البحث العلمي؛ فيما يتعلق بالإصلاح القانوني أجريت دراسات لبعض المواد في القانون الجنائي، على سبيل المثال المادة 149 في القانون الجنائي المتعلقة بالاغتصاب وكذلك المادة 152 المتعلقة بالأفعال الفاضحة، أيضاً هنالك العديد من الأنشطة التدريبية لتعديل قانون الأحوال الشخصية لعام 1991 وخاصة فيما يتعلق بالزواج المبكر. كما تم أيضاً تعديل المادتين 149 و 151 من القانون الجنائي 1991؛ - إنفاذ الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في الفترة 2013-2015 برعاية السيد نائب رئيس الجمهورية وتحت شعار Zero tolerance now في إطار إنفاذ الحملة الإقليمية؛ - إشراك رجال الدين وطلاب المدارس والجامعات في حملة المودة والرحمة واستقطابهم من أجل الإصلاح الاجتماعي في مجال مكافحة العنف؛ - أجريت بحوث ميدانية عن ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة - أسبابه ونتائجها؛ - لمعرفة التدابير الوقائية، تم إجراء بحثين علميين بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء، الأول عن مفهوم العنف الأسري 2009، والثاني عن العنف على أساس النوع الاجتماعي 2012، وذلك بتطبيق دراسة الآثار الصحية والاقتصادية للعنف ضد المرأة 2014" على ولاية الخرطوم؛ - تم استكمال المرحلة الأولى من بناء قاعدة المعلومات، وذلك بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء، وإنشاء شبكة داخلية، وإصدار قانون لمنع الاتجار بالبشر؛ - عملت الوحدة مع وزارة الداخلية لزيادة عدد الشرطة النسائية في مجال حماية المدنيين، وخاصة النساء في المعسكرات وتكون الشرطة المجتمعية 	

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
-	ووضع منهج لتدريب منتسبيها في مجال التحري والقانون الدولي وحقوق الإنسان؛ تم وضع خطط لولايات دارفور لمكافحة العنف ضد المرأة من أجل حماية النساء وأقيمت العديد من الورش لرفع الوعي بالظاهرة على المستوى القومي والولائي والمحلوي وإنشاء لجان لمكافحة العنف على مستوى محليات ولايات دارفور؛	-	-
-	تم تعديل القانون الجنائي لسنة 1991 في عام 2010 بإضافة فصل كامل عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. واعتبر الاغتصاب كجريمة حرب بموجب التعديل وتم اصياغة مزيد من الحماية للمرأة في أثناء النزاعات المسلحة، كما يوجد قانون لمكافحة الإرهاب؛	-	-
-	صدر قانون الطفل في عام 2010 بضمانت متعددة للأطفال، بما في ذلك النص على نظام قضاء الأحداث، وتجريم الاغتصاب وزيادة العقوبة إلى 20 سنة مع إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام إذا نتج عنه وفاة الضحية، كما نص قانون الطفل على إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة، وأفرد قانون القوات المسلحة لسنة 2007، فصلاً كاملاً عن الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية؛	-	-
-	أنشأت الوحدة خط مساندة الأطفال بالرقم المجاني 9696 ليقدم الخدمات للأطفال بجانب عيادة للطب الشرعي؛	-	-
-	تدريب منتسبي الشرطة النسائية بولايات على القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية المدنيين والتحري لتشجيع النساء للمطالبة بالإجراءات القانونية؛	-	-
-	إنشاء أنظم لمتابعة حالات العنف لتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية خاصة على مستوى المحليات والمعسكرات؛	-	-
-	عقدت أكثر من 6 ورش عمل لتثوير العاملين بالوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية بولايات دارفور بالإجراءات القانونية التي تم اتخاذها لمكافحة العنف ضد المرأة وخاصة منشور وزير العدل رقم (2) في هذا الشأن والخطة القومية لمكافحة العنف؛	-	-
-	تم تنفيذ برامج إذاعية ونافذية بكل ولايات دارفور للتوعية المجتمع بأهمية مكافحة العنف ضد المرأة ورفع الوعي؛	-	-

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تم نشر 500 من الملصقات واللافتات على مستوى ولايات دارفور تأكيداً على حرصن الدولة على مكافحة العنف؛</p> <p>على مستوى المحليات بولايات دارفور تم إنشاء لجان محلية وعقد ورش تنويرية في عدد من المحليات بالولاية، وتم تأمين 14 مستشاراً قانونياً للعمل بال المحليات.</p> <p>تم تدريب أكثر من 38 باحثة اجتماعية للعمل مع النساء في المعسكرات، وتخصيص غرفة بمستشفى الفاشر بولاية شمال دارفور لضحايا العنف مع سرية العلاج؛</p> <p>إقامة محاضرات تنويرية في المدارس الثانوية والأساس بنين وبنات أثناء طابور الصباح وعُقدت ندوتان للتوعية بقضايا مكافحة العنف ضد المرأة العاملين بالأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسوية بالإضافة إلى إقامة ورشة عمل مع الجامعات في مناطق النزاعات حول حماية النساء أثناء النزاعات والتعايش السلمي بين القبائل؛</p> <p>بناء على اهتمام الدولة بكل مؤسساتها القطاعية والبحثية والأكاديمية والمالية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية، عملت وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية جاهدة على تحريك قطاع المرأة وحشد الموارد المالية والبشرية لتعزيز دورها ودعمها وتمكينها للقيام بوظائفها، وتنمية قدراتها ومهاراتها، وهذا عزز ما نص عليه دستور السودان الاننقالي لسنة 2005 الباب الثاني المادة (32) فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل .. "تكلف الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى"، وتم وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات والآليات اللازمة لتنفيذ ذلك، مما مكن المرأة السودانية من التمتع بالحقوق الواردة في المعاهدات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان الاننقالي ووثيقة حقوق الإنسان.</p> <p>اعتمد السودان (12) محوراً جاء بها مؤتمر بيجين لا سيما محور المرأة والنزاعات المسلحة وتم اعتمادها في الاستراتيجية الرابع قرنية (2007-2032) وضممت في السياسة القومية لتمكين المرأة (2007-2011) (2007-2011).</p> <p>(2016).</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>- اقرار خطة وطنية لقرار مجلس الامن 1325 وكانت ضمن اقرار استراتيجية</p>	<p>وقد اعتبر السودان أمن وسلام المرأة أولوية وطنية وقد سبق وضع الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن (1325) مجهودات انعكست في سياساته المطبقة على كافة الأوجه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.</p> <p>وقد نفذ الكثير من المبادىء التي نادي بها قرار مجلس الأمن (1325) مع مراعاة حقوق الإنسان للمرأة على المستوى الوطني من إنشاء آليات واستراتيجيات وإصدار سياسات وكانت على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الجهود المبذولة في إطار إصلاح القوانين لخدمة النوع الاجتماعي؛ - إصلاح قوانين القوات المسلحة 2007 وتوفيرها؛ - إصدار تعليم قانوني 2007 لحماية النساء في دارفور؛ - إصدار السياسة القومية لتمكين المرأة؛ - إنشاء وحدات لمكافحة العنف ضد المرأة في ولاية؛ - إنشاء وحدات شرطية لحماية المرأة والأسرة في ولاية؛ - اعتماد وثيقة الدوحة 2011 والتي تضمنت عدد من الاعتبارات النوعية بشكل خاص احتياجات النساء والأطفال؛ - إنشاء مراكز للمرأة للسلام والتنمية في (5) ولايات؛ - إنشاء مركز لحقوق المرأة؛ - إنشاء مراكز بالجامعات السودانية لدراسات السلام؛ - وضع خطة لمكافحة العنف ضد المرأة 2006؛ - إصدار مرسوم خاص "باورنيك (8)" لتسهيل تقديم الخدمات لضحايا العنف. <p>وعلى المستوى الإقليمي والدولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ المصادقة على إعلان قوما 2008؛ ○ المصادقة على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان؛ ○ بروتوكولات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى وإعلان قوما. <p>وعلى المستوى الإقليمي والدولي تم إقامة ورش عمل وبناء القدرات لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 مع مكتب حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة.</p>	
			جمهورية العراق

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>النهوض بالمرأة التي اقرت في 1 نيسان/أبريل 2017 وتم اقرار خطة طارئة للقرار في 26 أيار/مايو 2015، حيث ان العمل جار على تنفيذ أولويات خطة الطوارئ والخطة الوطنية لقرار مجلس الامن 1325 بمتابعة من دائرة تمكين المرأة العراقية في الامانة العامة لمجلس الوزراء المعنية بالإشراف على الخطتين؛</p> <p>خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022) وفي محور تمكين المرأة تبنت القضايا المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام.</p>		
		<p>تقوم السلطنة بتقديم المعونات والمساعدات للمتأثرين من النزاعات في الدول المجاورة (مرفق كشف بإحصائية بإجمالي المبالغ التي تم تقديمها والدول التي تم تقديم المساعدات لها)؛</p> <p>تشارك المرأة من خلال مؤسسات المجتمع المدني على تقديم المساعدة وتفعيل دورها في هذا الجانب.</p>	<p>سلطنة عمان</p>
		<p>في 24 آب/أغسطس 2016 و 10 كانون الثاني/يناير 2017: جميع الخطط والسياسات التي تم وضعها في قرار مجلس الأمن 1325 والخطة الوطنية لها علاقة مباشرة بحماية النساء، وخاصة السياسات في قرار مجلس الأمن 1325.</p>	<p>دولة فلسطين</p>
(مراجعة لجنة القانون الدولي الإنساني بووزارة العدل).			<p>دولة قطر</p>
		<p>المؤتمرات الثلاثة للمانحين التي عقدت في الكويت لدعم الشعب السوري؛</p> <p>قدمت الكويت مساعدات إغاثة للعديد من الدول العربية وغير العربية، ونظرًا للجهود الكبيرة التي بذلتها دولة الكويت وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الجانب الإنساني على</p>	<p>دولة الكويت</p>

لم يُنجز	فيid الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
		مستوى العالم جاء وصف الكويت مركزاً إنسانياً كما منح صاحب السمو أمير البلاد لقب قائداً للعمل الإنساني في أيلول/سبتمبر 2014 من قبل الأمم المتحدة.	
	<p>في مراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية بحيث تشمل قضايا المرأة والامن والسلام، لما لهذه القضيا من انعكاسات جدية على التماسك الاجتماعي وعلى دور المرأة العربية في سلامها بذاتها ورخانه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ستعمل وزارة الدولة لشؤون المرأة بعد اعداد خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 على رصد وتقييم الخطوة لضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن 1325، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ - اعدت وزارة الدولة لشؤون المرأة استراتيجية لمنع التطرف العنيف بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة وتم ارسالها إلى اللجنة المعنية في رئاسة الحكومة من أجل ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف؛ - منذ عام 2013، تقوم الهيئة الوطنية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمتابعة 	<p>في تقديم مزيد من الحماية والمساعدة للنساء والأطفال، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت نير الإرهاب والنزاعات المسلحة وفي الاراضي المحتلة، تم استحداث وزارة دولة لشؤون النازحين في مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2016.</p>	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإلزام	الردود	الدول الأعضاء
	<p>تنفيذ ورصد التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطتها التنفيذية من قبل الوزارات والإدارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والدولي؛</p> <p>تستمر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2011-2021) عبر تحديث خطط العمل كل ثلاثة سنوات.</p> <p>وفي هذا السياق، تقدمت الهيئة الوطنية من جانب الشركاء من وزارات ومؤسسات رسمية ومنظمات مجتمع مدني وجامعات ونقابات، ومنظمات دولية فاعلة في لبنان بمشروع لخطة عمل للمرحلة 2017-2019. بعدها، أبدى الشركاء ملاحظات خطيرة عليها كل بحسب مجال اختصاصه.</p>	-	
		تهتم استراتيجية المرأة 2030 بتحسين وضع المرأة في المناطق المهمة من أجل تحقيق الامن وتوفير الخدمات الجيدة والرعاية من أجل بناء الأسرة السليمة.	جمهورية مصر العربية
----	----	----	المملكة العربية السعودية
	<p>تشارك اللجنة الوطنية للمرأة في الكلمة الفرعية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المتقرعة من كلية الحماية التي تدار برعاية وكالات الأمم المتحدة في كافة المحافظات، وقد تم</p>		الجمهورية اليمنية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>إنشاء هذه الكتل بغرض تنسيق الجهود لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية؛</p> <p>- قامت اللجنة الوطنية للمرأة بتنفيذ ورشة عمل حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ونظم الحماية والإحالة بمشاركة العديد من الجهات المختصة بمجال القضاء والأمن والصحة ومنظمات المجتمع المدني وأنشئ من الورشة مصروفه إجراءات وطنية لتفعيل نظم الإحالة والحماية للنساء ويتم حالياً إعداد دليل حول نظام الإحالة يقوم بإعداده اتحاد نساء اليمن.</p>		
		<p>اتخاذ الإجراءات والتدابير المؤاتية لحماية حق المرأة والفتاة في الوصول إلى العدالة، وذلك من خلال زيادة تمثيل المرأة في "سلسلة إدارة العدالة"؛ وتنصيص الأرصدة اللازمة من الميزانية الوطنية لتقديم خدمات المساعدة القانونية؛ وإلغاء التكاليف المترتبة على الإجراءات القضائية المرتبطة بقضايا الأحوال الشخصية؛ وإدراج برامج تدريبية حول قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية لأفراد الشرطة والنظام القضائي.</p>	8
		<p>أنشأت وزارة العدل قسم المساعدة القانونية ضمن مديرية حقوق الإنسان لتقديم المساعدة لمحاجيها وتسهيل وصولهم للعدالة. وقد أصدرت تعليمات تنظيم المساعدة القانونية المقدمة من وزارة العدل رقم (1) لسنة 2016، كما أنه ووفقاً للمادة 5 من نقابة المحامين تعمل النقابة على تقديم المعونة القضائية لغير القارئين من المواطنين. والمادة 100 حيث تنص على الدفاع عن النقابة وعن أي شخص ثبت للنقيب فقره وعدم استطاعته دفع أي أجور للمحامي. كما ارتفعت نسبة النساء في الجهاز القضائي لتصل إلى 18 في المائة.</p> <p>ويتم العمل من خلال المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على برامج تدريبية لأفراد الشرطة والجهاز القضائي حول قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتم تشكيل المجلس الأعلى للمركز الوطني لتطوير المناهج، لعام 2017 حيث تم تمثيل النساء في المجلس بنسبة 25 في المائة.</p>	المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	قيد الإنجاز.		الإمارات العربية المتحدة
	<p>جاري العمل والتعاون بشأن ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعليم تجربة مكتب حماية الأسرة التابعة لوزارة الداخلية في باقي مديريات الشرطة في المحافظات. 	<p>يعمل مركز دعم المرأة بالمجلس الأعلى للمرأة من خلال قسم الاستشارات الأسرية على تقديم كافة الخدمات التي تساهم في استقرار الأسرة من خلال برامجه المختلفة كبرنامج الدعم المساند والذي يعني بتقديم الخدمات الارشادية للمستفيدين من خدمات المركز في المجال النفسي والشرعى الاجتماعى بالإضافة الى الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.</p> <p>وقد تم بالتعاون والتنسيق مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف نقل المعرفة وافتتاح مكتب التوفيق الأسري بوزارة العدل في عام 2014 الذي يختص بتسوية المنازعات الأسرية حفاظاً على كيان الأسرة.</p> <p>كما يقدم قسم الخدمات القانونية خدمة الاستشارة القانونية الفورية والمجانية والتي على ضوئها يتم تقديم المساعدة القضائية المجانية في القضايا الشرعية كما يتولى القسم الحالات الواردة إليه وينظر في حال ارتأى حاجتها للإرشاد الأسري حيث يحيل الطلبات التي تحتاج للدعم والمساندة في الجانب الاجتماعي أو النفسي او الشرعي لقسم الاستشارات الأسرية لعمل اللازم.</p> <ul style="list-style-type: none"> - استحداث مكتب حماية الأسرة في مديرية الشرطة بأحد المحافظات، يختص بمتابعة القضايا الأسرية، وجري العمل على تعليم هذه التجربة في المحافظات الأخرى؛ - افتتاح محاكم الأسرة التي تم انتقالها لمبني منفصل عن المحاكم الأخرى بالتعاون مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وتتوافق في مبني محاكم الأسرة كافة المستلزمات الضرورية لمعالجة النزاعات الأسرية بما يكفل خصوصية هذه النزاعات وخصوصية الأسرة ويكفل تعزيز الاستقرار الأسري حيث يتضمن المبني عدداً كافياً من المحاكم الأسرية ومحكمة التنفيذ الأسرية ومكتب التوفيق الأسري وصندوق النققة وكافة المرافق الأخرى المساندة للأسرة؛ - تنفيذ سلسلة البرامج المستمرة التوعوية والثقافة القانونية في الفترة 2014-2016. 	مملكة البحرين
	<p>إعداد وثيقة رصد وإبلاغ واحالة للنساء المعرضات للعنف.</p>	<p>قانون المعونة القضائية؛ وجود عدد من القضاة النساء بمنصب رئيس محكمة قضائي؛ وجود عدد من القضاة النساء بمنصب رئيس جنائيات؛</p>	الجمهورية العربية السورية

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
	- اتخاذ اجراءات سريعة لإعطاء الوصاية للمرأة في حال غياب الزوج.		
جمهورية السودان	<p>تقلدت المرأة مناصب عليا في السلك القضائي ووزارة العدل (رئيس محكمة عليا) وعضو في البرلمان، ولها الحق في التقاضي كما نص دستور السودان.</p> <p>يؤكد دستور السودان الانتقالي للعام 2005 على تعزيز جميع حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية وحمايتها ويعطي أولوية قصوى إلى تدعيم حقوق المرأة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التمييز الإيجابي، وتケفل القوانين السودانية للمرأة جميع حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز، حيث نص الدستور على الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في حماية القانون، ويجب الاعتراف بحق الرجل والمرأة في الزواج وتأسيس الأسرة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهما، ولا يتم أي زواج إلا بقبول طوعي وكامل من الطرفين؛ - أنشئت شبكة المحامين المتطوعين لتقديم العون القانوني للسجينات، إضافة إلى توفير الموارد اللازمة وتقديم الخدمات القانونية؛ - تضطلع الدولة بحماية الأمومة ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز العدالة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة؛ - تケفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى؛ - تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي؛ - تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها؛ - توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل؛ - تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان. <p>تحتفظ المفوضية القومية لحقوق الإنسان بمراقبة تطبيق الحقوق، والحرفيات الواردة في وثيقة الحقوق بالدستور، وتتلقى الشكاوى حول الادعاءات بانتهاكات الحقوق والحرفيات. وصدر القانون المنظم لعمل المفوضية في العام 2009.</p>		

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p> تعمل إدارة المرأة - بوزارة العدل على تعزيز حقوق المرأة، وتقديم الاستشارات القانونية، ومتابعة ورصد أوضاع المرأة القانونية، وتقديم المساعدات القانونية للمرأة سواء كان من الناحية المادية أو الاقتصادية، وذلك من خلال البرامج التوعوية في مجال محو الأمية القانونية؛</p> <p> تعمل مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR في كافة القضايا المتعلقة بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج، ورفع القدرات، وتوفير الاحتياجات المختلفة للمسرحين، وبها وحدة مختصة بالمرأة، تعمل على إدماج قضايا المرأة في الخطط والبرامج المختلفة؛</p> <p> تنسق هيئة البرلمانيات السودانيات للعمل البرلماني، وتعمل على مراقبة وتقدير وإجازة القوانين، واقتراح التعديلات للقوانين المتعلقة بالمرأة؛</p> <p> تعمل لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الوطني على مناقشة قضايا أفراد المجتمع بالتركيز على قضايا المرأة والطفولة وصولاً للأهداف المرجوة.</p>	- - - - -
		<p> هناك (86) من النساء لديهن منصب قضائي وعد النساء في وزارة الداخلية منهن يعملن في ادارة و توفير العدالة (10049)؛</p> <p> تم تنظيم دورات تدريبية لمنتسببي شرطة حماية الأسرة التي تتضمن نساء بمراتب وضابطات؛</p> <p> كما تم ادماج مناهج حقوق الانسان والعنف الاسري في مناهج اكاديمية الشرطة.</p>	جمهورية العراق
		<p>في عام 2017: النظام الأساسي (101/96):</p> <p> تنص المادة (12) من النظام الأساسي للدولة بان "العدل والمساواة وتكافو الفرص بين العمانيين تعد من دعامتات المجتمع تكفلها الدولة"؛</p> <p> يقدم خط الاستشارات الأسرية الهاتفية منذ عام 2009، الخدمات الإرشادية الهاتفية من قبل مختصين مدربين؛</p> <p> عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إنشاء خط للحماية (إبلاغ الشكاوى): يعتبر خط الحماية (1100) خطًا هاتفيًا مجانيًّا لتنقية الاتصالات، ويوفر الخط خدمة الإرشاد والتوصيل للجهات المعنية عند الحاجة لذلك، ويقدم الخط العديد من التوجيهات الإرشادية للمتصلين وتوفير الخيارات المناسبة لحل مشكلاتهم ومساهمة في المحافظة على حقوقهم؛</p>	سلطنة عمان

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تم تدريب فريق العمل الذي يتلقى البلاغات والاستفادة من بعض التجارب العربية وال محلية في هذا الجانب؛</p> <p>تحرص شرطة عُمان السلطانية على تدريب وتأهيل منتسبيها للرقي بعملهم وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم وصقل معارفهم لضمان الممارسة المثلثة والتصرفات الصحيحة لتحقيق المبادئ والقواعد السليمة التي تصون حقوق الإنسان وتحافظ عليها، وذلك بتأهيل المتدربين والمنتسبيين إليها في هذا الجانب؛</p> <p>انتهت وزارة التنمية الاجتماعية مبدأ التوعية القانونية للمرأة على كافة الأصعدة الرسمية والأهلية والخاصة، وركزت هذه التوعية كذلك على العاملين في السلك القضائي وأعضاء الادعاء العام وأفراد القوات المسلحة، لتوضيح الحقوق والواجبات للمرأة المنصوص عليها في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة في مجال حقوق الإنسان؛</p> <p>الأحوال الشخصية (97/32) :</p> <ul style="list-style-type: none"> - كفل قانون الأحوال الشخصية العديد من الحقوق للمرأة في الزواج والطلاق والحضانة وغيرها من الحقوق؛ - يعمل المختصون بدار الوفاق على تقديم الخدمات للنساء والأطفال المعرضين للإساءة /نساء العضل/ حالات الإتجار بالبشر، وتقييم العديد من البرامج الاجتماعية والنفسية والاستشارات القانونية. 	
		<p>في أيار/مايو 2016، تم وضع السياسات الازمة لوصول النساء الى العدالة في الخطة الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين، وتم تدريب العاملين في المؤسسات المختلفة لوصول النساء الى العدالة ومنهم الجهاز الشرطي القضائي، وما زال العمل جاري على المحاكم النسوية المتخصصة، وذلك من خلال برنامج "متقال" تقدّمه منظمة الأمم المتحدة للمرأة، ويسمى "سواسية".</p>	دولة فلسطين
		<p>الدستور الدائم لدولة قطر المادة (135):</p> <ul style="list-style-type: none"> - "النفاذ حق مصون ومكفل للناس كافة ويبيّن القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق"؛ - وحد قانون رقم (10) لسنة 2003 القضاء الشرعي والمدني في الدولة؛ - نص قانون الأسرة رقم (22) لسنة 2006 بشأن الفصل في الدعاوى والمنازعات المتعلقة بمسائل 	دولة قطر

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الأسرة والتركات دائرة أو أكثر بالمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف تسمى محكمة الأسرة؛</p> <p>- نص قانون الأسرة على بعض المسائل الإجرائية وما عدا ذلك تطبق القواعد الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته.</p>	
		تم تعيين 22 امرأة في سلك القضاء كوكيلة نيابة.	دولة الكويت
	<p>في إدراج برامج تدريبية حول قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية لأفراد الشرطة والنظام القضائي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعمل وزارة الدولة لشؤون المرأة على وضع برامج وسياسات تضمن وصول المرأة إلى العدالة تماشياً مع التزام لبنان بتطبيق اتفاقية (سيداو) واهداف التنمية المستدامة؛ - إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في صدد تنظيم محاضرات للقضاة المتدربين حول أنظمة المعونة القضائية، المخصصة للنساء والفتيات. 		الجمهورية اللبنانية
	<p>في عام 2016، تم الانتهاء من دراسة التكلفة الاقتصادية لتقدير العنف القائم على النوع الاجتماعي؛</p> <p>- يتم تعزيز سبل وصول المرأة إلى مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة والتابعة لوزارة العدل من أجل تحقيق الحماية للمرأة خاصة في المناطق النائية؛</p>		جمهورية مصر العربية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	- يتم حالياً مراجعة قانون الأحوال الشخصية.		
	<p>مبدأ الحماية القانونية للمرأة من أي عمل تمييزى، حيث المادة 47 من النظام الأساسي للحكم (1992) تكفل حق التقاضى بالتساوي للمواطنين والمعاقين؛ ان الأصل في أحكام نظام المرافعات الشرعية هو المساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات القضائية حسب المادة (39) من الحكم الأساسي، وأهلية المرأة القانونية الكاملة وتضمن النظام عدداً من الأحكام التي تهدف ب التيسير على المرأة عند ممارسة حقوقها بالتقاضى؛</p> <p>تفعيل ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم 366 في قانون الأول/ديسمبر 2008 من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الذي قضى بعدد من الإجراءات للحد من مشكلة العنف الأسري، ومن بينها الإسراع في افتتاح وحدات لحماية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة؛</p> <p>صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (9892) بتاريخ 27 شباط/فبراير 2013 فيما يتعلق بتمتع المرأة بكامل حقوقها في مجال الأحوال الشخصية كقضايا الحصانة والنفقة والزيارة والمسائل الزوجية؛</p> <p>صدر عدد من الأنظمة التي تزيد م坦ة الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمملكة، أبرزها نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص ونظام التنفيذ ونظام الحماية من الإيذاء الذي يعني بحظر كافة أشكال الإيذاء لجميع الفئات الأكثر عرضة للعنف خاصة المرأة والطفل، ولائحته التنفيذية بتاريخ 9 آذار/مارس 2014 والتي تضمنت العديد من الآليات للتنفيذ ومن أبرزها: التزام كل جهة بتبلغ وزارة العمل والشئون الاجتماعية عن حالات الإيذاء، إنشاء مركز لتلقي البلاغات والتعامل الفوري معها والتأكيد على اقسام الشرطة بالاستجابة الفورية.</p>	<p>المملكة العربية السعودية</p>	
	<p>قيد الإنجاز من قبل وزارة العدل والهيئات التابعة لها لكنه مقتصر على محافظات (5) محافظات فقط) بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد؛</p>		<p>الجمهورية اليمنية</p>

لم ينجز	قيد الإلزاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>- من ناحية أخرى تبني عدد من منظمات المجتمع المدني تنفيذ هذه الإجراءات وعلى رأسها اتحاد نساء اليمن؛</p> <p>نفذ العديد من البرامج التدريبية، منها قبل الحرب على اليمن، لكنها توقفت في الوقت الحالي بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية.</p>		
مكافحة التمييز السلبي ضد المرأة بأشكاله المختلفة، والاضطلاع بأشطة لبناء القدرات ورفع مستوى الوعي القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي حول حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع؛			9
		<p>تقود اللجنة الوطنية لشؤون المرأة العديد من الفعاليات بمناسبة الانتخابات العامة سواء نيابية أو بلدية، أو مجالس المحافظات وفق قانون اللامركزية؛ لبناء قدرات المرشحات في الجوانب القانونية والسياسية وفيما بعد لرفع قدرات الفائزات في المجالس المختلفة. كما تقود اللجنة العديد من المشاريع المختلفة لتعزيز المشاركة الاقتصادية والحماية الاجتماعية للمرأة.</p>	المملكة الأردنية الهاشمية
		أنجز في العام 2004 ومستمر.	الإمارات العربية المتحدة
		<p>ملكة البحرين</p> <p>بدأ برنامج التمكين السياسي (2002- مستمر) بدأ برنامج التمكين السياسي منذ الاستعداد للمشاركة في انتخابات 2002، وتمثل ذلك في سلسلة الجولات والزيارات الميدانية التي أسفرت عن زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات كما تم توفير برامج تدريبية في مجال التمكين السياسي منذ عام 2006 ومستمر لغاية الآن من خلال التعاون مع الجهات المختصة.</p> <p>معهد البحرين للتنمية السياسية من أهم الشركاء في تنفيذ البرامج في مجال التمكين السياسي "الانتخابي" وقد تم التعاون ما بين المجلس الأعلى للمرأة والمعهد من خلال تنفيذ عدد من برامج التمكين السياسي منذ عام 2011:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ سلسلة من الورش والمحاضرات التوعوية حول الانتخابات التكميلية؛ - المساهمة في تنفيذ برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية (2014-2012) والذي اعتمد على خمسة محاور رئيسية (التدريب والتأهيل/برنامج الدعم 	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الإعلامي/برنامج التهيئة الانتخابية/برنامج التوعية الانتخابية/الوثيق؟</p> <p>المساهمة في تنفيذ الإطار العام لبرنامج التمكين السياسي- الانتخابي 2016-2018" من خلال تنفيذ جزء من المحاور الرئيسية (الشراكة والتشبيك/التوعية والترويج الإعلامي/الرصد والتقييم/ادارة المعرفة) بشكل عام، ومحور التدريب النوعي والتطوير بشكل خاص.</p> <p>برامج في مجال التمكين الاقتصادي (2008- مستمر)</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ عدد من البرامج في مجال التمكين الاقتصادي منذ 2008 (مشروع المواصلات، مشروع تصميم الأزياء ومشروع التصوير، مشروع الضيافة، مشروع الترجمة، مشروع صناعة الاعلام والاتصال) لبناء قدرات النساء ورفع وعيهن بالخيارات المتوفرة لتشجيع دخولهن سوق العمل؛ - تنفيذ برنامج "ريادة" خلال عام 2017 وهو عبارة عن برنامج متكامل يتضمن سلسلة من المحاضرات التوعوية والبرامج والدورات التدريبية في مجال ريادة الأعمال بالتعاون مع عدة جهات معنية في مجال التمكين الاقتصادي؛ - انشاء مركز تنمية قدرات المرأة "ريادات" كأول حاضنة اقتصادية مخصصة للمرأة تقدم الخدمات الاستشارية والتدريبية والتمويلية والترويجية للمرأة الراغبة في الدخول في مجال ريادة الاعمال. <p>برامج في مجال الثقافة الأسرية (2012- مستمر)</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ برنامج الثقافة الأسرية خلال الفترة 2012-2013 وهو برنامج توعوي تدريبي حول مهارات التوافق الأسري للمقبلين على الزواج؛ - تنفيذ سلسلة من المحاضرات التوعوية خلال الفترة 2014-2016 لتوسيع النساء بمفاهيم الإرشاد الأسري وتعزيز قيم الترابط العائلي في المجتمع؛ - جاري التنسيق لبرنامج متكامل توعوي حول دليل المقبلين على الزواج لطلبة الجامعات لعام 2017. 	
		<p>بناء القدرات ونشر الوعي حول اتفاقية (سيداو) ورفع التحفظات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الدولية، وقرار مجلس الأمن 1325 ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وذلك للقضاة والمحامين وأعضاء مجلس الشعب والاعلاميين والجهات الحكومية والمجتمع الأهلي، إضافة إلى بناء قدرات النساء القياديّات وإطلاق مشروع مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.</p>	الجمهورية العربية السورية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تقىدت المرأة السودانية وظائف رفيعة المستوى في موقع اتخاذ القرار (تعيين عدد من الوزيرات ووزيرات الدولة، مستشارات الولادة وزيرات ولائيات وسفيرات). كما تقىدت المرأة مناصب رفيعة وتبوأت منصب قاضي، وقاضي محكمة عليا، إلى أن بلغ عدد العاملات حالياً أكثر من (77) قاضية ورئيسات أحزاب؛</p> <p>ارتفع معدل المشاركة السياسية للمرأة من 9.7 في المائة في عام 2001 إلى 25 في المائة في العام 2010 وإلى 30 في المائة في عام 2015؛</p> <p>زادت مشاركة المرأة في الخدمة العامة بطراد حيث بلغت النسبة 59 في المائة من جملة العاملين؛ بلغ مؤشر المساواة بين البنين والبنات في مرحلة الأساس 0.94 في المائة في عام 2010 و0.98 في المائة في عام 2014؛</p> <p>بلغ مؤشر المساواة بين البنين والبنات في مرحلة التعليم الثانوي 1.08 في المائة في عام 2010 وارتفع إلى 1.10 في المائة في عام 2014؛</p> <p>بلغت نسبة قبول الطالبات في الجامعات (درجة بكالوريوس) 52.7 في المائة للعام الدراسي (2010-2011) و 54.5 في المائة للعام الدراسي (2012-2011) من جملة الطلبة المقبولين، ويلاحظ أن نسبة الطالبات تفوق نسبة الطلبة؛</p> <p>زادت نسبة القبول عند الرحل من 20 في المائة إلى 70 في المائة حتى عام 2011، بإنشاء مدارس متنقلة (720) مدرسة؛</p> <p>تعزيزاً للتمكين الاقتصادي، والحد من الفقر، وإتاحة فرص العمل والفرص المتساوية فقد ارتادت المرأة مجالات القطاعات الزراعية، والصناعية، والتجارية، وانحازت لها سياسات الدولة في التمويل الأصغر، وإنشاء المحافظ الخاصة بالمرأة، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، ومشروعات القرض الحسن، والتمويل الأصغر، هذا بجانب المشروعات التي تدعمها صناديق الضمان الاجتماعي - المعاشات، التأمين الصحي، والتأمين الاجتماعي؛</p> <p>كما اهتمت الدولة بتنمية الوعي بأوضاع المرأة وإعطائها حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبناء قدراتها، حيث تقىدت مناصب رفيعة في المجالات التشريعية، التنفيذية، السياسية والاقتصادية. وتؤكد المؤشرات زيادة المشاركة الفاعلة لها بما في ذلك تعزيز فرص الريادة</p>	جمهورية السودان

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
		النسوية، وتمكين النساء من الوصول للأرض والأصول والانتمان والتلقانات الحديثة فضلاً عن الارتفاع بأوضاع المرأة الريفية والنازحة والنساء في مناطق النزاعات، وتعزيز مشاركتهن في بناء واستدامة السلام، كما حفظت المرأة حضوراً فاعلاً في كافة القطاعات.	
		تنظيم عدد من البرامج التدريبية وتنفيذ عدد من الانشطة لرفع مستوى الوعي القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع بالتعاون مع الجهات المعنية بقضايا المرأة.	جمهورية العراق
		<p>استكمالاً للجهود التي بذلتها وزارة التنمية الاجتماعية في مجال رفع الوعي بحقوق المرأة التي بدأت بإصدار مذكرات توضيحية ذات الصلة بالمرأة ونشر هذه المذكرات على شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، تم تأهيل عدد من المدربات في مجال تمكين المرأة وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية والتوعوية في المجال القانوني والاجتماعي والاقتصادي للمرأة؛</p> <p>تعيم مشروع التوعية القانونية للمرأة في التشريعات العمانية خلال عام 2016، على مستوى المحافظات لتثبيت الوعي بحقوق المرأة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في هذه التوعية؛</p> <p>إعداد مدربين في مجال الإرشاد الزواجي من كافة المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية؛</p> <p>إعداد دليل الإرشاد الزواجي للمقبلين على الزواج يتضمن هذا الدليل عدد من المحاور للتوعية حول الكثير من جوانب العلاقة الزوجية وتربية الأطفال وتنشتهم ومقومات الحياة الزوجية التي توضح حجم المسؤوليات التي تقع على عائق الزوجين؛</p> <p>تنفيذ دورات تدريبية وحلقات توعوية عن الإرشاد الزواجي في كافة محافظات السلطنة من قبل المدربين والمختصين بالإرشاد الأسري.</p>	سلطنة عمان
	<ul style="list-style-type: none"> - تعلم وزارة شؤون المرأة منذ تأسيسها على مكافحة التمييز ضد المرأة وتمكينها وتوعية المجتمع الفلسطيني بحقوقها، ونُوِّجَت تلك الأعمال باستراتيجية وطنية، حفظت مجموعة 		دولة فلسطين

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	من الانجازات الهامة كالمصادقة على اتفاقية (سيداو)، وتسليم التقرير الأول.		
		<p>تم إنشاء مؤسسة العمل الاجتماعي وفق مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2006؛</p> <p>عززت القوانين الواردة أدناه حقوق المرأة بشكل عام (ضمن عدة مواد) وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ قانون الأسرة رقم 23 لسنة 2006؛ ○ قانون العمل رقم 14 لسنة 2004؛ ○ القانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية. 	دولة قطر
		أنجز وذلك من خلال اصدار العديد من التشريعات التي تؤيد هذا الحق.	دولة الكويت
		<p>في الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات ورفع مستوى الوعي القانوني والسياسي حول حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع:</p> <p>- تنفذ وزارة الدولة لشؤون المرأة مشروع تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمرأة ويتضمن المشروع:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ حملة اعلامية لرفع الوعي حول أهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية وحث النساء للترشح لانتخابات؛ ○ بناء قدرات النساء في الأحزاب السياسية على ادارة الحملات الانتخابية؛ ○ وضع خطة عمل مع كل من الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لتحديد دور كل منها في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. <p>- عقدت وزارة الدولة لشؤون المرأة وبالشراكة مع سفارة تشيلى عدة ندوات في مناطق لبنانية مع الوزيرة السابقة في تشيلى والخبيرة في شؤون المرأة السيدة كارمن اندراد وذلك في:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ندوة بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة" في بيروت بتاريخ 15 أيار/مايو 2017؛ ○ ندوة بعنوان "المرأة والسياسة والعنف" في طرابلس بتاريخ 16 أيار/مايو 2017؛ ○ ندوة بعنوان "المرأة والقر" في جبل لبنان بتاريخ 17 أيار/مايو 2017؛ 	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
		<ul style="list-style-type: none"> ◦ ندوة بعنوان "النساء والحد من الفقر" في زحلة بتاريخ 18 أيار/مايو 2017؛ <p>- شاركت وزارة الدولة لشؤون المرأة في عدد من الأنشطة والمؤتمرات مع منظمات المجتمع المدني ومنها:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◦ مؤتمر وطني حول "الاستجابة متعددة القطاعات تعزيزاً لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي" بالشراكة مع منظمة اباعد، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 7 آذار/مارس 2017؛ ◦ مؤتمر حول "التحرش الجنسي والتمييز" بالشراكة مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 31 آذار/مارس 2017؛ ◦ مؤتمر بعنوان "عمل النساء: نحو سياسات عامة تراعي النوع الاجتماعي" بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت وسمارت سنتر بتاريخ 23 أيار/مايو 2017؛ ◦ ورشة عمل بعنوان "معالجة تحديات وصول المرأة الى العدالة في لبنان" بالشراكة مع "عدل بلا حدود"، نقابة المحامين واللجنة الدولية للحقوقين بتاريخ 5 و6 تموز/يوليو 2017؛ <p>- شاركت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية إلى جانب سبع منظمات من المجتمع المدني وبدعم من المجلس الثقافي البريطاني، في إطلاق حملة بعنوان "ست البلدية" لتشجيع النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية للعام 2016، وذلك بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2016؛</p> <p>- على أثر انتهاء الانتخابات البلدية، أصدرت الهيئة الوطنية دراسة حول نتائج مشاركة النساء في الانتخابات وتم إطلاق النتائج خلال مؤتمر صحفي بتاريخ 1 تموز/يوليو 2016؛</p> <p>- دعمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، في إطار مشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي في لبنان، "التحالف الوطني- نساء للسياسة" الذي أُنشئ في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016، مواكبة للاستحقاق الانتخابي، ويضم أكثر من 150 منظمة من المجتمع المدني ومن مؤسسات حقوقية وناشطين وناشطات. وقد توحدت هذه المنظمات برعاية الهيئة الوطنية، بهدف دعم تحقيق المشاركة السياسية للنساء، والعمل لضمان وصولهن إلى موقع القرار عبر تضمين قانون الانتخاب النيابي حصة تمثيلية</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>للنساء بنسبة لا تقل عن 30 في المائة من المقاعد النيابية في جميع المجالس المنتخبة والمعينة.</p> <p>في الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات ورفع مستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي حول حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة البلمند، أربع ورش عمل حول الصحة الانجابية في عكار والشياح خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو. شارك في ورش العمل عدد من مقدمي/ات الخدمات الصحية الذين تدرّبوا على استعمال دليل الصحة الانجابية؛ 	
		<p>عقد لقاءات مستمرة على مستويات متذبذبي وصانعي القرار والجهات التنفيذية واتخاذ الاجراءات الفعلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.</p>	جمهورية مصر العربية
		<p>تنفيذ برنامج نشر ثقافة حقوق الانسان الصادر بالأمر السامي رقم 8628/ب بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2009 ومشاركة الجهات الوطنية المعنية كهيئة حقوق الانسان ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد؛</p> <p>الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الملكي رقم م 25/ وتاريخ 28 آب/أغسطس 2000؛</p> <p>قرار وزير العمل رقم (1) 2370 بتاريخ 28 آب/أغسطس 2010 الذي نص على منع التمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.</p>	المملكة العربية السعودية
	<p>تنفذ العديد من الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات ورفع مستوى الوعي بهذا الشأن وهي ليست مقتصرة على المؤسسات الحكومية أو على قترة زمنية محددة.</p>		الجمهورية اليمنية
10		<p>التأكيد على أهمية الاستفادة من الأطر والأدوات الدولية المتاحة لدعم جهود الدول العربية في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، لا سيما خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والبناء على خبرة الإسكوا في تنفيذ هذه الخطة.</p>	
	<p>تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهود موافقة أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الخطط والبرامج الوطنية من خلال العمل مع الحكومة لمراجعة البرنامج التنفيذي الحكومي لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس والغايات متوازنة مع أهداف التنمية</p>	<p>تقود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهود موافقة أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الخطط والبرامج الوطنية من خلال العمل مع الحكومة لمراجعة البرنامج التنفيذي الحكومي لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس والغايات</p>	المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	المستدامة 2030 والاستفادة من خبرات الإسکوا الداعم الفي في هذا المجال.	في بقية الأهداف الأخرى المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	
	يجري التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإصدار دليل لإدماج منظور النوع الاجتماعي.		الإمارات العربية المتحدة
	جارى العمل على وضع خطة عمل تنفيذية مع مركز المرأة بالإسکوا.	تم تبني مفاهيم الإطار العربي لقياس الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة ومواعيده مع الأطر والاستراتيجيات الوطنية في مملكة البحرين.	مملكة البحرين
----	----	----	الجمهورية العربية السورية
		<p>للادارة العامة للمرأة والأسرة شراكة ومشروعات بالتنسيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ويتمويل هذه المشروعات سنويًا وبناءً على خطة عمل تنفيذية للمشروعات ومنها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - برنامج الأمم المتحدة للمرأة (مشروع تنفيذ السياسة القومية لتمكين المرأة)؛ - صندوق الأمم المتحدة للسكان (مشروع تمكين المرأة)؛ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (مشروع توثيق بحوث ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي وبناء السلام)؛ - برنامج محو الأمية التقني: تم التدريب ورفع القدرات لأكثر من 1800 امرأة في مجال محو الأمية التقني وإكساب المهارات الفنية في المجالات الإنتاجية (صناعة الجلود، تصنيع الألبان، تجفيف والتصنيع الغذائي، الديكورات المترهلة)؛ - برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز (التحالف السوداني حول قضايا المرأة والإيدز). <p>تنفذ هذه المشروعات من قبل الآليات والمؤسسات العاملة في مجال المرأة على المستويين المركزي والولائي ومنظومات المجتمع المدني في إطار إنفاذ خطة عمل السياسة القومية لتمكين المرأة والتي تهدف إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة من خلال محاورها الاثني عشر كما جاءت في منهج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.</p> <p>السودان عضو في اللجان التالية:</p>	الجمهورية السودانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>لجنة وضع المرأة (الأمم المتحدة)؛</p> <p>لجنة المرأة بمنظمة التعاون الإسلامي؛</p> <p>لجنة المرأة العربية - جامعة الدول العربية؛</p> <p>مركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)؛</p> <p>التحالف العالمي حول قضايا المرأة والآيدز؛</p> <p>منظمة المرأة العربية؛</p> <p>منظمة الأسرة العالمية؛</p> <p>وحدة النوع بالإيقاد.</p>	- - - - - - - - -
		فتح وحدات النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة تهدف إلى ادماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات فضلا عن توفير البيانات الاحصائية حول النوع الاجتماعي في تلك المؤسسات.	جمهورية العراق
		<p>تم إدراج منظور النوع الاجتماعي ضمن محاور استراتيجية العمل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية والبناء على تلك المشاركة؛</p> <p>محاور الاستراتيجية وأولويات العمل فيها تتلاءم مع مؤشرات خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</p>	سلطنة عُمان :2016
		كانون الأول/ديسمبر 2016: تم الاطلاع على خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتم تعبئة الاستمار الخاصة بذلك وارسالها للإسكوا، ويتم العمل على الاستفادة بشكل كبير من تجربة الإسكوا في تضمين قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والخطط والمؤتمرات والمشاركات، كما انه يجري العديد من الاجتماعات مع المنظمات والوكالات للتعرف إلى خبرتهن في قضايا النوع الاجتماعي وآلية الوصول إلى حلول للمشاكل المكتشفة.	دولة فلسطين
لَا تتوافر معلومات			دولة قطر
		انجز عن طريق مشاركة دولة الكويت ممثلة بلجنة شؤون المرأة.	دولة الكويت
	<p>في التأكيد على أهمية الاستفادة من الأطر والأدوات الدولية المتاحة لدعم جهود الدول العربية في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، لا سيما خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والبناء على خبرة الإسكوا في تنفيذ هذه الخطة:</p> <p>في التأكيد على أهمية الاستفادة من الأطر والأدوات والأدوات الدولية المتاحة لدعم جهود الدول العربية في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، لا سيما خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والبناء على خبرة الإسكوا في تنفيذ هذه الخطة:</p>	- -	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردد	الدول الأعضاء
	<p>العامة، لا سيما خطة عمل الأمم المتحدة لمساواة بين الجنسين والبناء على خبرة الإسقاوا في تنفيذ هذه الخطة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يتم العمل على تفعيل شبكة النوع الاجتماعي الموجودة في الوزارات والأدارات الرسمية كأداة من أدوات دمج النوع الاجتماعي وتشجيع الوزارات والإدارات الرسمية على إنشاء وحدات النوع الاجتماعي؛ - تبني الهيئة الوطنية على النتائج الأولية لعملية التدقيق في اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي التي أفذت في وزارة الثقافة ومجلس الخدمة المدنية بهدف متابعة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه العملية؛ - ستم متابعة تنفيذ تدقيق النوع الاجتماعي بمنهجية تشاركية في وزارات وإدارات رسمية أخرى من أجل تقييم واقعها وحاجاتها، كذلك وضع التوصيات المناسبة من أجل إدماج النوع الاجتماعي في هيكلياتها وبرامجها. <p>النتائج الأولية التي صدرت عن تنظيم عملية التدقيق في النوع الاجتماعي في وزارة الثقافة ومجلس الخدمة المدنية، حيث تعمل الهيئة الوطنية على متابعتها مع الادارتين المذكورتين من أجل وضع استراتيجية لدمج النوع الاجتماعي.</p>	<p>في إطار دعم من الاتحاد الأوروبي وبناءً على التدريب المكثف الذي نظمته منظمة العمل الدولية حول كيفية تنظيم عمليات التدقيق في النوع الاجتماعي والذي شارك فيه فريق تدريب الهيئة الوطنية، تم إطلاق عملية التدقيق في كل من مجلس الخدمة المدنية ووزارة الثقافة.</p>	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>متابعة مستمرة بشأن الجهود المبذولة من جانب الدولة لتنفيذ الخطة.</p> <p>تم عقد عدد من ورش العمل من جانب الإسكوا بشأن بناء القدرات لوضع المؤشرات التنموية وكذلك وضع الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين.</p>	جمهورية مصر العربية
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
	<p>نفذت اللجنة الوطنية للمرأة العديد من الأنشطة بهذا الشأن بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتعددة والمتواجدة في اليمن، وتوقفت هذه الأنشطة منذ عام 2015.</p>		الجمهورية اليمنية
		<p>الاتحاق بمشروع تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، الذي يتوقع أن تتولى الأمانة التنفيذية للإسكوا تنفيذه بالشراكة مع مملكة البحرين. ويهدف هذا المشروع إلى مواعنة خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين مع الاحتياجات الإقليمية؛ وإلى تطوير أول إطار إقليمي عربي لهذا الغرض والسعى إلى تنفيذه على مستوى الآليات الوطنية للمرأة؛ وتعزيزه على المؤسسات الحكومية كافة.</p>	11
	<p>وقدّعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اتفاقية للحصول على الدعم الفني من الإسكوا ضمن مشروع تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، حيث سيباشر المشروع العمل من خلال تقييم الواقع النوع الاجتماعي في عمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ووضع وتنفيذ خطة نحو تضمين منظور النوع الاجتماعي في عملها.</p>		المملكة الأردنية الهاشمية
-----	-----	-----	الإمارات العربية المتحدة
		<p>- تم ملء نموذج الإطار العربي لقياس الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة على المستوى المؤسسي للمجلس الأعلى للمرأة وعلى المستوى الوطني؛</p> <p>- تضمين الملاحظات على الدليل الاسترشادي (خطة العمل العربية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة وفق منهجية منظومة الأمم المتحدة).</p>	مملكة البحرين

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	يتم إعداد دراسة للتدقيق الجندي في بعض مؤسسات الدولة.		الجمهورية العربية السورية
			جمهورية السودان
تأييد المشاركة بالمشروع لتعيم منظور النوع الاجتماعي على المؤسسات الحكومية.			جمهورية العراق
		<p>14-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2016:</p> <ul style="list-style-type: none"> - شارك المختصون بوزارة التنمية الاجتماعية في ورشة العمل الإقليمية حول "مشروع مأسسة النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة" التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(إسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ - أعدت الوزارة تقريراً عن الممارسات الجيدة والمرجعيات للنوع الاجتماعي بوزارة التنمية الاجتماعية بالاستناد إلى استراتيجية العمل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية وإرساله إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 	سلطنة عمان
	لم تصل وثيقة المشروع بعد، لكن بخصوص تعليم مراعاة النوع الاجتماعي فقد تم تعيمها.		دولة فلسطين
لا تتوافر معلومات.			دولة قطر
		تم ذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت.	دولة الكويت
		<p>فيما يتعلق بالالتحاق بمشروع تعليم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، الذي يتوقع أن تتولى الأمانة التنفيذية للاسكوا تنفيذه بالشراكة مع مملكة البحرين ويهدف هذا المشروع إلى مواءمة خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين مع الاحتياجات الإقليمية؛ وإلى تطوير أول إطار إقيمي عربي لهذا الغرض والسعى إلى تنفيذه على مستوى الآليات الوطنية للمرأة؛ وتعيميه على المؤسسات الحكومية كافة، قامت الهيئة الوطنية في تنظيم ورش عمل تدريبية حول مفاهيم النوع</p>	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		الاجتماعي لموظفي/ات وزارة الزراعة كما والموظفين/ات العاملين/ات في المراكز في مختلف المناطق.	
		تفعيل وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات كلها؛ وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 شارك فيها كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية؛ وضع إطار لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030.	جمهورية مصر العربية
لم ينجز.			المملكة العربية السعودية
لم تستلم اليمن دعوة للالتحاق بهاً المشروع الذي تعتبره من المشاريع الهامة الذي سيعمل على تعزيز مأسسة النوع الاجتماعي. وتأمل أن تتسلم نسخة من هذا المشروع لتضمن إليه.			الجمهورية اليمنية
12		دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية الازمة لتنفيذ برامجها ومهامها، بهدف إدماج النوع الاجتماعي في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتفعيل دور الوحدات المختصة بقضايا النوع الاجتماعي في هذه المؤسسات، ووضع آليات للمتابعة والمراقبة والتقييم.	
	- تعلم اللجنة كآلية وطنية على دعم الموارد البشرية في اللجنة كآلية وطنية بالكوادر الفنية المؤهلة لتمكينها من القيام بالمهام الموكلة إليها؛ - يجري تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية لتدمج في محاورها الأهداف الإنمائية للألفية 2030 وما استجد خاصة منها فيما يتعلق بحماية حقوق النساء والبنات اللاجئات؛ - تعد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	تمت زيادة مخصصات اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في الموازنة العامة للدولة.	المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	مقرح مشروع قانون للجنة لتعزيز صلاحياتها واستقلاليتها.		
	قيد الإنجاز.		الإمارات العربية المتحدة
	إعداد التقرير الوطني الأول لقياس التوازن بين الجنسين في مملكة البحرين ويعكس التصور العام لتفعيل شق التدقيق والرقابة في النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة خلال المرحلة القادمة من خلال قياس مؤشرات كمية و نوعية محددة.	إنشاء المجلس الأعلى للمرأة بموجب أمر أميري رقم (44) لسنة 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة؛ الأمر الملكي رقم 14 لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة؛ إنشاء إدارة تكافو الفرص بالمجلس الأعلى للمرأة و إعادة هيكلة الإدارة لتتضمن متابعة جميع القطاعات في الدولة العام والخاص والمجتمع المدني والسلطة التشريعية؛	مملكة البحرين
	-	إنشاء لجان تكافو الفرص بقرارات وزارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية تهدف إلى إدماج احتياجات المرأة وتحقيق تكافو الفرص وذلك بناءً على قرار مجلس الخدمة المدنية الصادر في عام 2014 بـلزامية إنشاء لجان تكافو فرص في الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث بلغ عدد لجان تكافو الفرص المنشأة 45 لجنة في القطاع العام و 15 لجنة في القطاع الخاص و 6 لجان في مؤسسات المجتمع المدني؛ تقديم الدعم والتدريب للجان تكافو الفرص في مجال إعداد الخطط التشغيلية والموازنات المستجيبة وبناء القدرات في هذا المجال؛ تضمين محور الرقابة والتدقيق ضمن محاور النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة لدعم عمل القطاعات في هذا المجال.	
----	----	----	الجمهورية العربية السورية
	-	بدأ الاهتمام بإدماج المرأة في الخطط التنموية في السودان من خلال البرنامج الرباعي (الإصلاح والتنمية) في الفترة 1987-1991 وذلك ضمن البرامج الموجهة لزيادة الإنتاج من أجل النهضة الشاملة). -	جمهورية السودان

لم ينجـز	قـيد الإنجـاز	الرـدود	الدول الأعضـاء
		<p>الخطط التنموية الخاصة بتطوير المرأة ومتابعة تنفيذها؛</p> <p>تم إنشاء لجنة متخصصة للمرأة بناءً على توصيات مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة لمتابعة وتقييم أنشطة المرأة في القطاعات والمؤسسات المختلفة بجانب وحدات ولائحة لهذا الغرض؛</p> <p>تم وضع استراتيجية خاصة بالمرأة في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في البرنامج الثلاثي للدولة؛</p> <p>توفر الدولة الميزانيات المناصرة لقضايا النوع الاجتماعي؛</p> <p>تم إنشاء آليات لتنفيذ أنشطة المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في مختلف الوزارات المركزية والولائية والمؤسسات المالية ومؤسسات التعليم العالي والأجهزة البحثية لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تخص تحسين أوضاع المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات وتوفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ تلك الخطط.</p>	- - - - -
		تشكيل وحدات لتمكين المرأة في مؤسسات الدولة وضمن هيكلية المؤسسة تُعنى بجميع قضايا المرأة، ومن أبرز اهدافها تقليل الفجوة بين الجنسين وتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي، وقد تم انجاز 75 في المائة خلال النصف الاول من عام 2017.	جمهورية العراق
		<p>تم تعزيز دور المديرية العامة للتنمية الأسرية ودوائر المرأة والأسرة ولجنة متابعة تنفيذ اتفاقية (سيداو) بكوادر متخصصة ذات خبرة، وفي هذا الإطار يتم توفير ميزانية خاصة لدائرة شؤون المرأة، كما تم تأمين ميزانية خاصة لأنشطة الجنة وبرامجه؛</p> <p> تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على بناء وتطوير قدراتها المؤسسية في تحليل النوع الاجتماعي، وسيتم العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي في إطار المتابعة والتقييم من خلال نتائج ومؤشرات وبيانات وتقارير مستجيبة للنوع الاجتماعي؛</p> <p>ستعمل الوزارة على إنشاء قسم للنوع الاجتماعي ضمن دائرة شؤون المرأة مع الاستعانة بخبرات إقليمية ودولية حتى يتسعى العمل في نطاق منظور النوع الاجتماعي بشكل أشمل وأوسع من التركيز فقط على البرامج التي تستهدف المرأة.</p>	سلطنة عمان
		أيلول/سبتمبر 2016: عملت وزارة شؤون المرأة على انجاز 30 ورشة عمل في كافة الخطط الاستراتيجية	دولة فلسطين

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>القطاعية، ومع المؤسسات القطاعية، لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة، وادماجها في الخطط الاستراتيجية عبر القطاعية حسب الاختصاص، وهي بذلك تخطو خطوة هامة في عملية الادماج ولكنها بحاجة الى مزيد من الخبرات لتحديد عملية الادماج بصورة أعمق، وتغطي الورشات جميع انحاء البلد (الضفة الغربية).</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - الدستور القطري الصادر عام 2004: ○ المادة (18) تنص على أن: "المجتمع القطري يقوم على دعامتين العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق"؛ ○ المادة (34) تنص على أن: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة"؛ ○ المادة (35) تنص على أن: "الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين"؛ <p>المرسوم الأميري رقم 79 لسنة 1996 نص على:</p> <p>تعيين السيدة/شيخة محمود وكيل وزارة التربية والتعليم، وفي عام 2003 تم تعيينها وزيراً للتربية والتعليم؛</p> <p>عام 2013 تولت سعاده السيدة/ حصة الجابر منصب وزير الاتصالات وتعد ثالث امرأة قطرية تتولى منصب وزاري في الدولة.</p>	دولة قطر
		<p>تم الدعم الكامل من الدولة للجنة شؤون المرأة (يوجد باللجنة منسقين من كافة الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني).</p>	دولة الكويت
		<p>في دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ برامجها ومهامها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم استحداث وزارة لشؤون المرأة في مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2016. 	الجمهورية اللبنانية
-----	-----	-----	جمهورية مصر العربية
		<p>القرار (120) الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2004. حيث يطلب من جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية؛</p> <p>الامر السامي رقم (8382/م ب) بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2008. القاضي بالموافقة على</p>	المملكة العربية السعودية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>توصيات اللجنة المشكلة لدراسة المعوقات التي تواجه المرأة في الوصول للقضاء؛</p> <p>الأمر الملكي رقم أ/ 44/ بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2013. لتصبح المرأة عضواً في مجلس الشورى وأن تشغل نسبة 20 في المائة؛</p> <p>المرسوم الملكي رقم م/ 61 بتاريخ 01 آب/أغسطس 2014. إعطاء المرأة كامل الحق في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية.</p>	-
	<p>تم تشكيل فريق وطني في عام 2013 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع منظمة اليونيسف، يمثل اغلب الجهات الحكومية ومهمته إدماج النوع الاجتماعي في خطط واستراتيجيات الجهات ومتابعة وتقييم مؤشرات النوع الاجتماعي، وقد تراجعت الأنشطة المنفذة بهذا الخصوص من قبل الجهات المعنية، بسبب ظروف الحرب وانخفاض دعم المنظمات الدولية للجهات الحكومية لهذه الأنشطة منذ بداية عام 2015. (كما أن المنظمات الدولية تدعم أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني).</p>		الجمهورية اليمنية
13	تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد؛ وإيادء أهمية خاصة للمرأة في جميع القطاعات، نظراً إلى أهمية ذلك في محاربة الفقر؛ بالإضافة إلى تمكين المرأة اللاجنة.		
		<p>صدر نظام العمل المرن لعام 2017.</p> <p>كما صدرت معايير استحقاق المساعدة القانونية استناداً لل المادة (6) من تعليمات تنظيم المساعدة القانونية المقدمة من وزارة العدل رقم (1) لسنة 2015 حيث تضمن المعيار الشخصي: إذا كان طالب المساعدة القانونية لاجي وفقاً لتعريف اللاجي الوارد في مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1998، وكان غير قادر على توفير محامي فإنه يمنح مساعدة قانونية مجانية أو مساعدة قانونية مباشرة وفقاً لتوفر مخصصات مالية من منح تخصص لهذه الغاية.</p>	المملكة الأردنية الهاشمية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		أنجز في العام 1997 – مستمر.	الإمارات العربية المتحدة
		<p>برامـج في مجال التمكـن الـاـقـتصـادي (2008- مـسـتـمر):</p> <ul style="list-style-type: none"> - تـدشـين مـحـفـظـة صـاحـبـة السـمـو الـمـلـكـي الـأـمـرـيـة سـيـكـة بـنـتـ إـبـراهـيمـ الـخـلـيـفـة لـدـعـمـ النـشـاطـ الـتـجـارـيـ لـلـمـرـأـةـ - بـالـتـعـاـونـ مـعـ بـنـكـ الإـبـادـاعـ وـ"ـتمـكـنـ" خـلـالـ عـامـ 2010 لـدـعـمـ النـشـاطـ الـتـجـارـيـ لـلـمـرـأـةـ وـتـشـجـيعـهـاـ عـلـىـ الـاسـتـدـامـةـ فـيـهـ؛ - تـدشـينـ مـحـفـظـةـ تـنـمـيـةـ المـرـأـةـ الـبـرـيـنـيةـ لـلـنـشـاطـ الـتـجـارـيـ "ـرـيـادـاتـ" بـتـارـيخـ 8ـ آـذـارـ/ـمـارـسـ 2016ـ وـالـتـيـ تـسـتـهـدـفـ الـمـشـارـيعـ الصـغـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ لـرـائـدـاتـ الـاـعـمـالـ بـالـتـعـاـونـ مـعـ بـنـكـ الـبـرـيـنـ لـلـتـنـمـيـةـ وـتـمـ تـخـصـيـصـ (37,700,000ـ دـيـنـارـ بـحـرـيـنيـ)ـ لـلـمـحـفـظـةـ؛ - تـأـسـيـسـ مـرـكـزـ تـنـمـيـةـ قـدـراتـ المـرـأـةـ "ـرـيـادـاتـ" خـلـالـ عـامـ 2013ـ الـذـيـ يـنـفـذـ بـالـشـراـكةـ بـيـنـ الـمـجـلـسـ الـأـعـلـىـ لـلـمـرـأـةـ وـبـنـكـ الـبـرـيـنـ لـلـتـنـمـيـةـ لـتـوـفـرـ حـاضـنـةـ أـعـمـالـ مـتـخـصـصـةـ لـتـقـيـيمـ مـجـمـوعـةـ مـنـ خـدـمـاتـ الدـاعـمـةـ لـسـيـدـاتـ أـعـمـالـ الـمـسـتـقـبـلـ؛ - تـنـفـيـذـ عـدـدـ مـنـ الـبـرـامـجـ فـيـ الـمـجـالـ الـاـقـتصـاديـ (ـمـشـروـعـ الـمـواـصـلـاتـ،ـ مـشـروـعـ تـصـمـيمـ الـأـرـيـاءـ وـمـشـروـعـ الـتـصـوـيرـ،ـ مـشـروـعـ الـضـيـافـةـ،ـ مـشـروـعـ الـتـرـجـمـةـ،ـ مـشـروـعـ صـنـاعـةـ الـاـعـلـامـ وـالـاتـصـالـ)ـ لـبـنـاءـ قـدـراتـ النـسـاءـ وـتـشـجـيعـ دـخـولـهـنـ لـسـوقـ الـعـملـ.ـ وـتـحـقـيقـ طـمـوـحـاتـهـاـ عـبـرـ تـنـفـيـذـ مـشـروـعـهـاـ الـتـجـارـيـ مـنـ الـمـنـزـلـ أوـ تـطـوـيرـ مـشـروـعـهـاـ الـقـائـمـ مـنـ خـلـالـ تـقـديـمـ قـرـوـضـ مـتـنـاهـيـةـ الصـغـرـ. 	مـلـكـةـ الـبـرـيـنـ
		خطـطـ التـمـكـنـ الـاـقـتصـاديـ لـلـمـرـأـةـ وـمـنـحـ الـقـرـوـضـ وـالـتـدـرـيبـ لـلـبـدـءـ بـمـشـارـيعـ صـغـيرـةـ وـمـتـنـاهـيـةـ الصـغـرـ لـلـبـدـءـ بـمـشـارـيعـ مـدـرـةـ لـلـدـخـلـ.	الـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـوـرـيـةـ
		<p>اهـتـمـتـ الـدـوـلـةـ بـتـعـزـيزـ التـمـكـنـ الـاـقـتصـاديـ لـلـمـرـأـةـ إـذـ يـعـتـبرـ مـنـ الـقـضاـيـاـ الـمـحـورـيـةـ،ـ وـعـمـلـتـ الـدـوـلـةـ عـلـىـ توـفـيرـ فـرـصـ الـعـلـمـ لـلـمـرـأـةـ،ـ وـالـتـدـرـيبـ وـالـتـأـهـيلـ وـبـنـاءـ الـقـدـراتـ لـتـمـكـنـهـاـ مـنـ الـقـيـامـ بـأـدـوارـهـاـ الـمـتـعـدـدةـ،ـ وـلـمـشـارـكـةـ الـفـاعـلـةـ فـيـ كـافـةـ الـمـجـالـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـاـقـتصـاديـةـ وـالـقـيـافـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـفـقـ الـمـساـواـةـ الـعـادـلـةـ فـيـ الـحـقـوقـ وـالـموـارـدـ وـالـخـيـارـاتـ وـالـفـرـصـ الـمـتـاحـةـ.</p> <p>وـوـضـعـتـ الـعـدـيدـ مـنـ الـسـيـاسـاتـ،ـ وـالـاستـرـاتـيـجـيـاتـ،ـ لـتـمـكـنـ الـمـرـأـةـ اـقـتصـاديـاـ،ـ مـنـهـاـ الـسـيـاسـةـ الـقـومـيـةـ لـتـمـكـنـ الـمـرـأـةـ عـامـ 2007ـ وـإـدـماـجـهـاـ فـيـ الـخـطـطـ الـتـنـمـيـةـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ كـلـ</p>	جـمـهـورـيـةـ السـوـدـانـ

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>القطاعات وفقاً لمحاور السياسة. ومن الانجازات التي تحقق في مجال التمكين الاقتصادي ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية؛ - مواصلة لاهتمام الدولة بتحسين أوضاع المرأة عامة والمرأة الريفية على وجه الخصوص، وضع هذا المشروع ضمن مشروعات الخطط الخمسية للدولة. - وبغطي محاور السياسة القومية لتمكين المرأة ويتمثل هدفه الاستراتيجي في تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة الريفية اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً، في إطار الشراكة مع المؤسسات الحكومية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، وديوان الزكاة، والمؤسسات الأكademie والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وبغطي المشروع كل الولايات (18). ومن أهم إنجازاته تدريب مدربين في أساسيات التمويل الأصغر لـ 18 ولاية وبلغ عدد المتدربين 850 متربماً، وعقدت ورش عمل، ووضعت خطط تنفيذية للمشروع. <p>تمت الاستفادة من مشروع القرض الحسن للمرأة الريفية، ويخصص المبلغ للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وتم تدوير تلك المبالغ حيث استفاد منها حوالي 13800 امرأة وذلك في إطار جهود الوزارة في مجال تخفيف حدة الفقر وتم ربطها بالمبادرة الاجتماعية.</p> <p>وتضمن المشروع:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تدريب 450 مزارعة من ثلاث ولايات في إطار الشراكة مع منظمة العمل الدولية؛ - تنفيذ دورة تدريب مدربين في مجال صناعة وتجفيف الأغذية (26 مدرباً) من 6 ولايات لتدريب مجموعات نسوية بال المحليات المختلفة؛ - دورات تدريبية للمرأة (المرأة الريفية) في مجال صناعة منتجات الألبان؛ - دورة تدريبية في مجال ريادة الأعمال والإبتكار وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل استهدفت العاملين بوزارات الشؤون الاجتماعية بولايات السودان (18 ولاية) والعاملين بالوزارات القطاعية؛ تم وضع دليل تدريبي في مجال تكوين الجمعيات النسوية الإنتاجية؛ - تم إجراء دراسة تقييمية للوقوف على العقبات التي صاحبت تنفيذ القرض الحسن الوثبة الثالثة، أدخلت السياسة التمويلية للبنك المركزي، سياسة التمويل ذو البعد الاجتماعي؛ 	

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>بلغ إجمالي التمويل المنوح للنساء بالمصارف مبلغ 324,913 ألف جنيه (80 امرأة)؛</p> <p>بلغ إجمالي التمويل المنوح للنساء بمؤسسات التمويل الأصغر (29 مؤسسة) مبلغ 761,468 ألف جنيه (250,988 امرأة)؛</p> <p>يزيد تمويل المؤسسات عن تمويل المصارف بنسبة 235 في المائة (2.3 مرة)، ويزيد عدد النساء الممولات من مؤسسات التمويل بنسبة 314 في المائة (3.1 مرة) عن عدد النساء الممولات من قبل المصارف، بإجمالي 1086,381 ألف جنيه (331,017 امرأة)؛</p> <p>تم إدماج المرأة في جميع مشاريع التنمية الريفية التي يتم تمويلها من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنسبة لا تقل عن 30 في المائة من جملة المستفيدين في المشاريع؛</p> <p>نفذت دورات في المتابعة والتقييم؛</p> <p>نفذت دورات في تنقيبات حصاد المياه؛</p> <p>نفذت دورات تدريبية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة لنقاط ارتكاز المرأة في عدة ولايات في المجالات المختلفة (الأمن الغذائي والتغذية وعلاقتها بالمرأة، وأهداف الألفية التنموية وعلاقتها بالسياسات القومية لتمكين المرأة - تغيرات المناخ والنوع - التنمية والنوع 2015).</p> <p>مساهمة المرأة في قطاع الصناعة في الناتج المحلي بالبلاد خاصة الصناعات التحويلية ذات الأصل الزراعي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - - - - - - - - -
	<p>إعادة تشكيل اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية، برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وأبرز مهامها:</p> <p>تقديم رؤية موحدة حول قضايا المرأة الريفية وتعمل على اقرار الخطط والبرامج بما يخدم حاجاتها ومتطلباتها فضلاً عن التنسيق مع المنظمات الدولية لتنمية المرأة</p>		جمهورية العراق

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>الريفية في المجالات كافة؛</p> <p>- لجنة النهوض بواقع المرأة العراقية، تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مع التركيز على المرأة اللاحقة؛</p> <p>- استراتيجية التخفيف من الفقر وتهدف إلى تحسين أوضاع المرأة الفقيرة من خلال تمكينها في مهن ومهارات تعزز من دخلها.</p>		
		<p>- تدعم القوانين والتشريعات الوطنية مشاركة المرأة الاقتصادية وتتوفر لها الفرص المتكافئة للانخراط في سوق العمل، وممارسة بعض الأعمال التجارية في المنزل؛</p> <p>- هناك تركيز من عدة مؤسسات على تمكين المرأة اقتصادياً، منها برنامج "تمكين" الاقتصادي الذي أطلقه وزارة التنمية الاجتماعية كما تمت الإشارة إليه سابقاً، وبرنامج تمويل المرأة الريفية والساحلية، وبرنامج "ريادة" للتدريب على إدارة المشاريع؛</p> <p>- لجان صاحبات الأعمال تركز كذلك على دعم المرأة وتعزيز مشاركتها في الانخراط في النشاطات الاقتصادية؛</p> <p>- تركز الهيئة العامة للصناعات الحرفية على دعم مهارات المرأة الحرفية وفتح منافذ تسويقية لها.</p>	سلطنة عمان
		<p>كانون الأول/ديسمبر 2016: برزت قضية تمكين المرأة اقتصادياً كأولوية وطنية وتم تضمينها في الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، وعقدت الوزارة العديد من الاجتماعات مع المنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع اقتصادية مدرة للدخل، وتعمل على سيرورة المشاريع الصغيرة، وهذا الموضوع من المواضيع التي تظهر أهمية تمكين النساء فيه كونه ينعكس على كافة المجالات.</p>	دولة فلسطين
		<p>- القرار الأميري رقم 44 لسنة 2008 بشأن اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030"؛</p> <p>- نص قانون التجارة رقم 27 لسنة 2006 المادة 17 على أن: "كل قطري بلغ سن الرشد المقرر قانوناً،</p>	دولة قطر

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
	<p>ولم يكن به مانع قانوني يتعلق بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يبادرها، يكون أهلاً للاشتغال بالتجارة؟"</p> <p>قانون الشركات التجارية رقم 5 لسنة 2002 الذي جعل للرجل والمرأة على السواء الحق في إنشاء الشركات التجارية بأنواعها وإدارتها دون تمييز بينهما وعلى ذلك نصت المادة 9 من القانون رقم 11 لسنة 1990 بإنشاء غرفة تجارة وصناعة قطر والمتعلقة بشروط الانضمام للغرفة على أن يكون مقدم الطلب قطري الجنسية أو أجنبياً مرخصاً له بمزاولة الأعمال المنصوص عليها بالمادة 7 من هذا القانون دون تمييز على أساس الجنس.</p>		
دولة الكويت		ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل.	
الجمهورية اللبنانية	<p>في تمكين المرأة اللاجئة:</p> <p>- تم استحداث وزارة لشؤون النازحين في مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2016.</p>		
جمهورية مصر العربية	<p>- وضع محور التمكين الاقتصادي كمحور ذي اولوية في عام 2017 بعد اعتبار السيد رئيس الجمهورية هذا العام عاماً للمرأة المصرية، وذلك من أجل تحقيق التمكين باعتباره الحلقة الضعف المؤثرة على حياتها.</p>		
المملكة العربية السعودية	<p>قرارات دعم عمل المرأة في جميع القطاعات العملية منها:</p> <p>- قرار مجلس الوزراء رقم 60 بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2009 المتضمن عدداً من الأحكام لدعم المرأة ومنها: التوسيع في مجالات التعليم التقني والمهني المخصص للفتيات والتوسيع في برامج التوظيف الإلكتروني والبرامج التعليمية الصحية والإسراع في قيام الجهات الحكومية بإنشاء الأقسام النسائية؛</p> <p>- يقوم بنك التنمية الاجتماعية من خلال أكثر من 26 فرعاً بتمويل مشاريع المرأة المختلفة على قدم المساواة مع الرجل؛</p>		

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>القرار الملكي رقم 1/1/1214 بتاريخ 12 تموز/يوليو 2011 بشأن تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية؛</p> <p>القرار الوزاري رقم 1/1/2474/ع بتاريخ 12 تموز/يوليو 2011 بشأن آلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توطين الوظائف؛</p> <p>القرار الوزاري رقم 1/1/3730/ع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2012 بشأن تنظيم عمل المرأة السعودية في المنتزهات الترفيهية العائلية؛</p> <p>القرار الوزاري رقم 1/1/3731/ع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2012 بشأن تنظيم عمل المرأة السعودية في المطابخ؛</p> <p>القرار الوزاري رقم 1/1/2475/ع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2011 الخاص باشتراطات توظيف النساء في المصانع.</p>	- - - - - -
	معظم الأنشطة في الوقت الحالي والمقدمة من المنظمات الدولية ترتكز على الإغاثة والمساعدات الإنسانية، على الرغم من تقديم الكثير من الرؤى حول تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد في الوقت الراهن.		الجمهورية اليمنية
14	الاستمرار في دعم شعبة مركز المرأة في الإسكوا، بتزويدها بالمعلومات والوثائق حول المبادرات والتطورات الوطنية ضمن إطار تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.		
		يتم التواصل مع شعبة المرأة في الإسكوا من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات وحضور الدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة، وتقييم التقارير المزودة بالمعلومات والوثائق عند الطلب.	المملكة الأردنية الهاشمية
		أنجز ومستمر.	الإمارات العربية المتحدة
		<p>انضمام المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين إلى اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة 2030 من شهر كانون الثاني/يناير 2016 - وكان هناك قبل ذلك تعاون مستمر مع الإسكوا في جميع المجالات التي تدرج تحت محاور المساواة بين الجنسين؛</p> <p>قامت مملكة البحرين بدعم تمويل تكاليف ترجمة دليل "UN-SWAP" وذلك لإعداد إطار إقليمي لتعزيز مراقبة ادماج تكافؤ الفرص في المنطقة</p>	مملكة البحرين

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم ينجز
	<p>العربية من خلال توقيع مذكرة تفاهم على مستوى البرامج؛</p> <p>تم ملء استماراة جمع معلومات حول قضایا المرأة والنوع الاجتماعي؛</p> <p>تم تزويد المعنین في الإسکوا بتقریر مفصل حول ما تم تنفيذه على المستوى الوطني في مملكة البحرين فيما يتعلق بتعزيز أنشطة مشارکة المرأة في شؤون الأمن والسلام على المستويين المحلي والدولي؛</p> <p>تم المشاركة وتفعيل العضوية في اللجنة من خلال حضور الاجتماعات والمشاركة في ورش العمل وكذلك تزويد الإسکوا بتقارير المتابعة واللاحظات بشأن إعداد خطة العمل العربية حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفق منهجية منظومة الأمم المتحدة؛</p> <p>جاری العمل على إعداد خطة تنفيذية بين المجلس والإسکوا لبناء القدرات في مجال تفعيل الإطار العربي الموحد لقياس الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة.</p>		
الجمهورية العربية السورية			الجمهورية العربية السورية
جمهورية السودان			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان			
دولة فلسطين			
دولة قطر			
دولة الكويت			

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		تعاون الهيئة الوطنية مع إدارة مركز المرأة في الإسكوا في كل ما يتعلق بإعداد التقارير عن أفضل الممارسات والتجارب والمبادرات الوطنية الناجحة المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين كما وتنسق مع مختلف الوزارات والإدارات الرسمية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد هذه التقارير.	الجمهورية اللبنانية
		توفير الاستراتيجيات الوطنية التي قامت بها مصر مثل استراتيجية الختان ومناهضة الزواج المبكر ورؤية مصر 2030 واستراتيجية تمكين المرأة 2030، والدراسة الاقتصادية لمناهضة العنف ضد المرأة.	جمهورية مصر العربية
لم ينجز.			المملكة العربية السعودية
	يتم ذلك حسب طلب الإسكوا.		الجمهورية اليمنية

ثانياً- ردود الدول الأعضاء في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتنفيذ إعلان مسقط:
"نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2016"

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإلزاز	لم ينجز
1	اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتحقيق المساواة وإنفاذ التمييز، والتي صدقَت عليها الدول الأعضاء، لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).		
المملكة الأردنية الهاشمية	أنجز في العام 2004.		الإمارات العربية المتحدة
مملكة البحرين	التزام مملكة البحرين بتقديم التقارير الدورية إلى اللجان الأممية المعنية وحضور جلسات مناقشة التقرير الوطني والرد على تساؤلات اللجان حول القضايا ذات الاختصاص.		
الجمهورية العربية السورية	رفع التحفظ عن المادة (2).		
جمهورية السودان	صادق السودان على عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية والخاصة بحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة منها: - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948؛ - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966؛ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966؛ - إتفاقية حقوق الطفل 1989؛ - تعديل المادة (2) 42 من إتفاقية حقوق الطفل؛ - البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن إشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛ - البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية على الأطفال؛ - إتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري؛ - إتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة غير الوطنية؛ - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة؛		

لم يُنجذب	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الإتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛</p> <p>إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006؛</p> <p>بروتوكول اختياري لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006؛</p> <p>الإقليمية:</p> <p>الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981؛</p> <p>بروتوكولات منطقة البحيرات العظمى أحد عشر بروتوكولاً صادق عليها السودان عدا البروتوكول الأفريقي بشأن حقوق المرأة في أفريقيا؛</p> <p>بروتوكولات إقليم البحيرات العظمى المعنية بالمرأة؛</p> <p>إتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية 2001؛</p> <p>بروتوكول منع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال لسنة 2006؛</p> <p>بروتوكول الدفاع المشترك؛</p> <p>بروتوكول التعاون القضائي؛</p> <p>الميثاق العربي لحقوق الإنسان.</p> <p>إتفاقيات العمل العربيه والتي صادق عليها البرلمان:</p> <p>إتفاقية رقم (5) للعام 1976 بشأن المرأة العاملة؛</p> <p>إتفاقية رقم (6) للعام 1976؛</p> <p>إتفاقية رقم (9) للعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني؛</p> <p>إتفاقية رقم (24) للعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الإجتماعية عند نقله للعمل في أحدي الأقطار العربية؛</p> <p>إتفاقية رقم (15) للعام 1983 بشأن تحديد وحماية الإجور؛</p> <p>إتفاقية رقم (17) للعام 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين.</p> <p>ولتنفيذ تلك الاتفاقيات جاء دستور السودان الانتقالي لعام 2005 (المادة 32) وفيما يلي نصها:</p> <p>"تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى".</p> <p>تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي:</p>	

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>قانون الانتخابات القومية لسنة 2008 (تعديل) لسنة 2014:</p> <p>أعطى قانون الانتخابات القومية لسنة 2008 المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل وميزها تفضيلياً بأن نص على قوائم المرأة ونظام الكوتا (25 في المائة) للمرأة والتي عدلت إلى (30 في المائة) في عام 2014 حيث يُعد بمثابة خطوة في اتجاه تمكين المرأة سياسياً.</p> <p>قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014:</p> <p>لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والتي تستهدف في المقام الأول النساء والأطفال والذي جُرم فعل الاتجار بالأشخاص بالمادة (1/7). أختص المرأة ببعض العون إذ جعل العقوبة مشددة لهذه الجريمة إذا كان المجنى عليها أنثى أو طفل لم يبلغ الثامنة عشرة أو معاق وذلك بالمادة (2/9) (ب).</p> <p>فيما يتعلق باتفاقية (سيداو) رغم عدم مصادقة السودان عليها لكن غالبية بنودها تُنفذ عدا ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية.</p>	
	تم الاشارة له في الفقرة 3 أعلاه.		جمهورية العراق
		<p>النظام الأساسي للدولة 96/101:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ساوي النظام الأساسي للدولة في المادة (17) بين المواطنين وورد نص المادة كالتالي: "الموطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي"؛ - المادة (72) من النظام الأساسي أكدت كذلك على أن "لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطنة عُمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات"؛ - نصت المادة (76) من النظام الأساسي للدولة على أن تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون بعد التصديق عليها؛ - شكلت السلطنة لجنة معنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعد الانضمام إليها. 	سلطنة عُمان
		7 آذار/مارس 2017: بموازاة تسليم تقرير (سيداو) الرسمي تم تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل، وعضوية الجهات ذات الاختصاص، ومنها وزارة شؤون المرأة	دولة فلسطين

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		للعمل على مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية الموقعة، ومنها اتفاقية (سيداو).	
		<p>عززت القوانين القطرية الواردة أدناه في عدة مواد حقوق المرأة بشكل عام وبما يضمن تطبيق بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قانون الأسرة رقم 23 لسنة 2006؛ - قانون العمل رقم 14 لسنة 2004؛ - القانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية. 	دولة قطر
		أُنجز في العديد من المجالات (مع التحفظ على المادة 9/2 والبند 16).	دولة الكويت
	<p>في إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في صدد تنظيم محاضرات للقضاة المتدرجين حول أنظمة المعونة القضائية، المخصصة للنساء والفتيات والمواضيع المرتبطة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ويحقوق المرأة كما هي في صدد التواصل مع المراجع الدينية لمحاورتها في شأن مواءمة إجراءات ومارسات المحاكم الدينية مع معايير حقوق الإنسان في مجال تطبيق قوانين الأحوال الشخصية. - يتم التنسيق مع وزارة العدل في هذا الصدد. 	<p>في القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مشروع قانون بتاريخ 11 نيسان/أبريل 2016 من أجل تعديل القانون رقم 665 المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 1997 الذي عُدل بالمرسوم التشريعي رقم 118 بتاريخ 30 حزيران/يونيو 1977 (قانون البلديات) كي لا تسقط عضوية المرأة التي تتزوج بعد انتخابها من المجلس البلدي؛ - أصدرت الهيئة الوطنية دراسة حول نتائج مشاركة النساء في الانتخابات البلدية للعام 2016؛ - تم إنشاء "التحالف الوطني- نساء للسياسة" برعاية الهيئة الوطنية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016، مواكبة للاستحقاق الانتخابي وبهدف دعم تحقيق المشاركة السياسية للنساء عبر تضمين قانون الانتخاب النيلي حصة تمثيلية للنساء بنسبة لا تقل عن 30 في المائة من المقاعد النيلية وفي جميع المجالس المنتخبة والمعينة. - فيما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية: - أصدرت الهيئة الوطنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة البلمند دليلاً تدريبياً حول الصحة الانجذابية. في السياق عينه، نظمت أربع ورش عمل حول الصحة الانجذابية في عكار والشياح خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2016، من أجل تبنيه. 	الجمهورية اللبنانية
		يتم ادراجها بصورة فعالة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لضمان منع التمييز ووفقاً لدستور مصر 2014.	جمهورية مصر العربية

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الملكي رقم م 25/25 بتاريخ 28 آب/أغسطس 2000؛</p> <p>قرار وزير العمل رقم (1/2370) بتاريخ 28 آب/أغسطس 2010 الذي نص على منع كل أنواع التمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.</p>	المملكة العربية السعودية
	<p>سبق الإشارة إليه في المصفوفة أعلاه.</p>		الجمهورية اليمنية
		<p>العمل على موافقة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الدول الأعضاء، بما يكفل إلغاء التشريعات التمييزية كافة.</p>	2
			المملكة الأردنية الهاشمية
			الإمارات العربية المتحدة
		<p>انجز في العام 2005 ومستمر.</p> <p>قرار وزير الأشغال والإسكان رقم (12) لسنة 2004 بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية؛</p> <p>صدور القانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وابناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة؛</p> <p>صدور القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري؛</p> <p>أمر ملكي رقم (14) لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة؛</p> <p>إصدار قانون العمل رقم (36) لسنة 2012 في القطاع الأهلي بشأن سريان كافة الأحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعمالين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماطلت أوضاع عملهم؛</p> <p>صدور تعليمات الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 2014 بشأن تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2013 بإصدار لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية والذي عدل سياسة العلاوة</p>	ملكة البحرين

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الاجتماعية بمنحها الفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين؛</p> <p>- صدور القانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة.</p>	
	لجنة وطنية لدراسة القوانين التمييزية.		الجمهورية العربية السورية
	تم تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة ولمعرفتها الفجوات ومواعمتها مع الالتزامات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان ومن ثم وضع توصيات وخطة عمل للتنفيذ من حيث التعديل أو الإضافة. تمت مراجعة 26 قانوناً خاصاً بالمرأة في العام 2009.	<p>وكما جاء في دستور السودان الانتقالي لعام 2005 (المادة 32) والتي جاء فيها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - "تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى"؛ - تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي. <p>كما يؤكد الدستور على تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ويعطي أولوية قصوى إلى تدعيم حقوق المرأة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التمييز الإيجابي وتaskell القوانين السودانية للمرأة جميع حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز.</p>	جمهورية السودان
	تم الاشارة له في الفقرة 4 أعلاه.		جمهورية العراق
		<p>المرسوم السلطاني (125/2008)، المرسوم السلطاني (2010/11)، المرسوم السلطاني (2010/55):</p> <p>- أكد النظام الأساسي للدولة في المادة (80) منه على أنه "لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد؛</p>	سلطنة عمان

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>- قامت السلطنة بتعديل عدد من القوانين لصالح المرأة منها أحكام نظام استحقاق الأراضي، وقانون استخراج جواز السفر، وقانون العضل.</p>	
		<p>7 آذار/مارس 2017: بموازاة تسلیم تقریر (سیداو) الرسمي تم تشكیل لجنة برئاسة وزير العدل، وعضوية الجهات ذات الاختصاص، ومنها وزارة شؤون المرأة للعمل على مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية الموقعة، ومنها اتفاقية (سیداو).</p>	دولة فلسطين
		<p>- القانون رقم 19 لسنة 2008 بتحديد دية المتوفى عن القتل الخطأ الذي ساوى في دية القتل الخطأ بين المرأة والرجل بعد أن كانت دية المرأة قبل صدوره تساوي نصف دية الرجل؛</p> <p>- القانون رقم 8 لسنة 2009 بشأن إدارة الموارد البشرية والذي ألغى حرمان المرأة من الحصول على بدل السكن أسوة بالرجل.</p> <p>وسار على نهجه أيضاً قانون الموارد البشرية الجديد رقم 15 لسنة 2016:</p> <p>- القانون رقم 5 لسنة 2009 المعدل لقانون الجوازات رقم 14 لسنة 1993، حيث ألغى التعديل شرط موافقة الوالي على إصدار جواز سفر المرأة، وبقي شرط موافقة الوالي على إصدار جواز ناقصي الأهلية أو فاقديها؛</p> <p>- القانون رقم 2 لسنة 2007 بنظام الإسكان والذي ألغى حصر انتفاع المواطنين من الذكور بهذا النظام وقرره للمواطنين من الجنسين؛</p> <p>- قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2007 بشأن أولويات وضوابط الانتفاع بنظام الإسكان والذي أعطى الحق للمواطن غير المتزوج سواء أكان ذكراً أم أنثى، وتجاوزه 35 سنة من العمر أو لم يتجاوزها، ولكنه معيل لمن تجب عليه نفقته في الانتفاع بنظام الإسكان، بعد أن كان هذا الحق محصوراً بالذكر دون الأنثى؛</p> <p>المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2007 بإصدار قانون المرور والذي ساوى بين المرأة والرجل بالنسبة لشروط الحصول على رخصة قيادة السيارة.</p>	دولة قطر
		التشريعات الحكومية متحفظة مع ما صادقت عليه الكويت من اتفاقيات.	دولة الكويت
		أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مشروع قانون حول الانتخابات البلدية، المذكور آنفًا كي لا تسقط	الجمهورية اللبنانية

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		عضوية المرأة التي تتزوج بعد انتخابها من المجلس البلدي.	
	مراجعة التشريعات وقوانين الاحوال الشخصية لحماية المرأة لحقوقها وحقوق ابناءها، وقانون الميراث.		جمهورية مصر العربية
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
	سبق الإشارة إليه في المصفوفة أعلاه.		الجمهورية اليمنية
سد الفجوة بين القوانين والإجراءات المتخذة في مجال حماية النساء والفتيات وتنفيذها على أرض الواقع.	3		
			المملكة الأردنية الهاشمية
	قيد الإنجاز.		الإمارات العربية المتحدة
		انجز ومستمر. - صدور القانون رقم (18) لسنة 2014 بإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل؛ - صدور القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري.	ملكة البحرين
	إعداد وثيقة حول نظام الرصد والإبلاغ والاجلاء لحالات العنف ضد المرأة.		الجمهورية العربية السورية
		نص الدستور الانتقالي لسنة 2005 والقوانين الوطنية، المادة 3/23 والمادة 33 والمادة 2/36 من الدستور، والمادة 3/32 على التزام الدولة لمحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها. - أنشئت وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل (2005) كآلية تنسيقية اتحادية من اختصاصاتها وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط التنفيذية والبرامج الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بجانب المراجعة الدورية للتشريعات ذات الصلة بالعنف، كما أنشئت 14 وحدة على مستوى الولايات ومن أهم الإنجازات:	جمهورية السودان

لم ينجـ	قـيد الإنجـاز	الـردود	الـدول الأعضـاء
		<p>إصدار المنشير الجنائي رقم 7 و 2 و 1 من وزارة العدل والتي تمكـن ضحايا العنـف من تلقـي الرعاية الطـبـية والحقـ في طـلب الحقوقـ القانونـية؛ تم وضع خـطة قـومـية استـراتيجـية لمكافـحة العنـف ضد المرأة للأعـوام 2012-2016؛ فيما يتعلق بالإصلاح القانونـي أجرـيت درـاسـات لبعـض المـوادـ في القـانونـ الجنـائيـ، على سـبيلـ المـثالـ المـادةـ 149ـ في القـانونـ الجنـائيـ المـتعلـقةـ بالـاغـتصـابـ وكـذلكـ المـادةـ 152ـ المـتعلـقةـ بالـأفعالـ الفـاضـحةـ، أـيـضاـ هـنـاكـ العـدـيدـ منـ الأـشـطـةـ التـدرـيبـيةـ لـتعديلـ قـانـونـ الأـحوالـ الشـخصـيةـ لـعامـ 1991ـ وـخـاصـةـ فـيمـاـ يـتـعلـقـ بـالـزـواـجـ الـمـبـكرـ كـماـ تـمـ أـيـضاـ تعـديـلـ المـادـتـينـ 149ـ وـ151ـ منـ القـانونـ الجنـائيـ 1991ـ؛ إـنـفـاذـ الحـملـةـ الوـطـنـيـةـ لـمـناـهـضـةـ العنـفـ ضدـ المـرأـةـ تحتـ شـعارـ Zero tolerance nowـ فيـ إطارـ إـنـفـاذـ الحـملـةـ الإـقـليـمـيـةـ؛ أـجـرـيتـ بـحـوثـ مـيدـانـيـةـ عنـ ظـاهـرـةـ العنـفـ الـمـوجـهـ ضدـ المـرأـةـ أـسـبابـ وـنـتـائـجـ؛ تمـ اـجـراءـ بـحـثـينـ عـلـمـيـنـ بـالتـنـسـيقـ معـ الجـهاـزـ المـركـزيـ لـلـاحـصـاءـ، الـأـولـ عنـ مـفـهـومـ العنـفـ الـاسـريـ 2009ـ، وـالـثـانيـ عنـ العنـفـ الـمـبنيـ عـلـىـ أـسـاسـ النـوعـ 2012ـ، منـ خـلالـ تـطـيـقـهاـ عـلـىـ وـلـايـةـ الـخـرـطـومـ وـدـرـاسـةـ عـنـ الـأـثـارـ الصـحـيـةـ وـالـاقـصـاديـةـ للـعنـفـ ضدـ المـرأـةـ 2014ـ بـهـدـفـ مـعـرـفـةـ التـدـابـيرـ الـوقـائـيـةـ؛ تمـ اـسـكـمـالـ المـرـحلـةـ الـأـوـلـيـ منـ بـنـاءـ قـاعـدةـ الـمـعـلـومـاتـ، وـذـلـكـ بـالـتـنـسـيقـ معـ الجـهاـزـ المـركـزيـ لـلـاحـصـاءـ، وـإـنشـاءـ شـبـكةـ دـاخـلـيـةـ، وـإـصـدارـ قـانـونـ لـمـنـعـ الـاتـجـارـ بـالـبـشـرـ؛ عملـتـ وـحدـةـ مـكـافـحةـ العنـفـ ضدـ المـرأـةـ وـالـطـفـلـ معـ وزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ لـزـيـادـةـ أـعـدـادـ الشـرـطـةـ النـسـائيـةـ فيـ مـجـالـ حـمـاـيـةـ الـمـدـنـيـنـ، وـخـاصـةـ النـسـاءـ فيـ الـمـعـسـكـاتـ وـتـكـوـينـ الشـرـطـةـ الـمـجـتمـعـيـةـ وـوـضـعـ منـهجـ لـتـدـرـيـبـ مـنـتـسـبـيـهاـ فيـ مـجـالـ التـحرـيـ وـالـقـانـونـ الـدـولـيـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ؛ تمـ تعـديـلـ القـانـونـ الجنـائيـ لـسـنةـ 1991ـ فيـ عـامـ 2010ـ باـضـافـةـ فـصـلـ كـامـلـ عـنـ جـرـائمـ الـحـرـبـ وـالـجـرـائمـ ضدـ الـإـنسـانـيـةـ وـالـإـبـادـةـ الـجـمـاعـيـةـ. وـاعـتـبرـ الـاغـتصـابـ كـجـرـيمـةـ حـرـبـ بـمـوـجـبـ التعـديـلـ وـتـمـ إـصـبـاغـ مـزـيدـ منـ الـحـمـاـيـةـ لـلـمـرأـةـ فيـ أـثـاءـ النـزـاعـاتـ الـمـسـلـحةـ، وـيـوجـدـ قـانـونـ لـمـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ؛</p>	-

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>صدر قانون الطفل في عام 2010 بضمانات متعددة للأطفال، بما في ذلك النص على نظام قضاء الأحداث، وتجريم الاغتصاب وزيادة العقوبة إلى 20 سنة مع إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام إذا نتج عنه وفاة الضحية، كما نص قانون الطفل على إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة؛</p> <p>أفرد قانون القوات المسلحة لسنة 2007، فصلاً كاملاً عن الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية؛</p> <p>ومن الإنجازات التي تمت بالتنسيق مع آلية وحدة حماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية:</p> <p>أنشأت الوحدة خط مساندة الأطفال بالرقم المجاني 9696 ليقدم الخدمات للأطفال بجانب عيادة للطب الشعري؛</p> <p>تدريب منتسبين الشرطة النسائية بالولايات على القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية المدنيين والتحري لتشجيع النساء للمطالبة بالإجراءات القانونية؛</p> <p>إنشاء نظم لمتابعة حالات العنف لتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية خاصة على مستوى المحليات والمعسكرات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - صدر قانون الطفل في عام 2010 بضمانات متعددة للأطفال، بما في ذلك النص على نظام قضاء الأحداث، وتجريم الاغتصاب وزيادة العقوبة إلى 20 سنة مع إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام إذا نتج عنه وفاة الضحية، كما نص قانون الطفل على إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة؛ - أفرد قانون القوات المسلحة لسنة 2007، فصلاً كاملاً عن الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية؛ - ومن الإنجازات التي تمت بالتنسيق مع آلية وحدة حماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية: - أنشأت الوحدة خط مساندة الأطفال بالرقم المجاني 9696 ليقدم الخدمات للأطفال بجانب عيادة للطب الشعري؛ - تدريب منتسبين الشرطة النسائية بالولايات على القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية المدنيين والتحري لتشجيع النساء للمطالبة بالإجراءات القانونية؛ - إنشاء نظم لمتابعة حالات العنف لتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية خاصة على مستوى المحليات والمعسكرات.
		<p>دأبت حكومة جمهورية العراق من خلال تشريعاتها الوطنية على عدم ايجاد أي تمييز بين الجنسين في كافة مجالات الحياة من حيث التعيين في الوظيفة العامة ومنح المستحقات والرواتب، اذ تعامل المرأة معاملة الرجل بل تمنح امتيازات من حيث الإجازات أفضل بكثير من الرجل خاصة في فترة الحمل والإنجاب ووفاة الزوج وتمتنح الرواتب والمخصصات لها منذ بداية اجازتها؛</p> <p>اقرار الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف من قبل مجلس الوزراء في آذار/مارس 2013؛</p> <p>تأسيس دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2006 المعدل، وتم زيادة مبلغ الاعانة الاجتماعية التي تقدم للأفراد والأسر المشمولة بأحكامه، وشمول عدد من الفئات مثل (الارملة، المطلقة، زوجة المفقود، المهجورة، الفتاة البالغة غير المتزوجة، العزباء، من هم في دور الإيواء وغيرها)،</p> <p>الطالب المتزوج والأسر المعذومة الدخل او التي يكون دخلها دون مستوى خط الفقر) بإعانت الحماية الاجتماعية؛</p>	<p>جمهورية العراق</p>

لم يُنجذب	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تخصيص 10 في المائة من المجتمعات السكنية للأرامل ومتلها للمعاقين، وتوزيع قطع اراضي على الفقراء وعوائل الشهداء وضحايا الإرهاب؛</p> <p>قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012؛</p> <p>نظام التعديل الثاني لنظام دور المسنين رقم 4 لسنة 1985؛</p> <p>تشكيل اللجنة العليا لحماية الأسرة عام 2009؛</p> <p>تأسيس مديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة؛</p> <p>تشكيل لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية برئاسة وزارة الدولة لشؤون المرأة تقدم قروض للمشاريع الزراعية وبدأ العمل بترويج معاملات الحصول على القروض في تموز/يوليو 2013؛</p> <p>افتتاح أول مركز لتأهيل المرأة في العراق في آذار/مارس 2013 في بغداد، والعمل على افتتاح مراكز مماثلة في جميع المحافظات؛</p> <p>إنشاء 27 وحدة لنوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة تتولى إعداد سياسات وتنظيم برامج وفق منظور النوع الاجتماعي لتقليل الفجوة بين الجنسين في الفرص وتقديم الخدمات وبذلك تصبح قضايا المرأة وأحتجاجاتها مدمجة في جميع سياسات المؤسسات الرسمية في العراق؛</p> <p>إنشاء مركز متخصص بقضايا المرأة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛</p> <p>تأسيس (مركز سيدات الاعمال) بالتعاون مع غرفة تجارة العراق لتعزيز حضورهن في مجال العمل وزيادة حصولهن على أعمال ومقابلات تسهم في تشغيل النساء؛</p> <p>تنظيم حملات إعلامية سنوية من قبل وزارة الدولة لشؤون المرأة لاسيما في حملة الـ 16 العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تشمل ملصقات ونشرات وإعلانات تلفزيونية وندوات تعريفية وتنقify؛</p> <p>صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 تنفيذاً للالتزامات العراق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر وبشكل خاص النساء والأطفال والذي وضع عقوبات مشددة على مرتكبي هذه الجريمة واعتمد اجراءات خاصة بالتعاون مع</p>	-

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>الضحايا ونص على تشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية لتنفيذ هذا القانون؛</p> <p>- استحداث مديرية شرطة حماية الأسرة والطفل؛</p> <p>- تضمين العنف الأسري في مادة التربية الاسرية للصف الخامس الاعدادي؛</p> <p>- زيادة مشاركة النساء في الجيش والشرطة حيث تخرجت اول دورة لحماية الشخصيات من النساء عام 2013؛</p> <p>- تنظيم دورات تدريبية لمنتسبي شرطة حماية الأسرة التي تتضمن نساء بمراتب وضابطات؛</p> <p>- ادماج مناهج حقوق الإنسان والعنف الأسري في مناهج أكاديمية الشرطة؛</p> <p>- اقرار استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في اقليم كردستان عام 2012؛</p> <p>- اقرار قانون مناهضة العنف الأسري لإقليم كردستان رقم 8 لسنة 2011 والذي اعتبر (ختان الاناث) جريمة يعاقب عليها القانون.</p>	
		<p>المرسوم السلطاني (2014/22):</p> <p>- تنص المادة (12) من النظام الأساسي للدولة بأن "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين يُعد من دعائمات المجتمع وتكتفها الدولة". وتمثل المادة (17) منه، مبادئ الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛</p> <p>- قانون الطفل اشتمل على باب معنى بحماية الطفل بما يتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل؛</p> <p>- تشكيل "الجان حماية الطفل" من العنف أو الاستغلال أو الاعياء، ووفقاً للقرار الوزاري رقم (2015/168)؛</p> <p>- يتم تدريب العاملين الصحيين على الكشف عن العنف ضد الأطفال حتى سن ثمانى عشرة سنة على حسب دليل عمل أعد لذلك.</p>	سلطنة عُمان
	ما زال العمل جاري على سن قانون حماية الأسرة من العنف، بما له دور كبير في سد الثغرات ما بين الإجراءات المعهود بها وبين القوانين، وسيساهم كثيراً في تعزيز الإجراءات المعهود بها.		دولة فلسطين

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>القانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات مساوياً بين الرجل والمرأة من حيث تطبيق العقوبات بصفة عامة في شأن أي منهما؛</p> <p>قانون الأسرة رقم 22/2006 الذي ينظم حقوق المرأة في حالة الزواج والطلاق وحضانة الأبناء وغيرها؛</p> <p>قانون الإجراءات الجنائية رقم 23/2004، وتتولى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها حماية النساء وإنفاذ القوانين وتتولى الشرطة تنفيذ هذه الأحكام والقوانين وحماية النساء على أرض الواقع؛</p> <p>القرار الأميري رقم 44 لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030".</p>	دولة قطر
	<p>تم متابعة الموضوع من جانب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.</p> <p>تقوم وزارة الدولة لشؤون المرأة برصد القوانين والعمل على تعديل الأحكام التي تميز ضد المرأة؛</p> <p>مشروع إنشاء وزارة لشؤون المرأة "من أجل قانون أكثر إنصافاً للمرأة اللبنانية" بالشراكة مع الهيئة الاستشارية للتخطيط والإنماء ويستهدف المشروع طلاب وطالبات الحقوق في الجامعات ويتتألف من المراحل التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ المرحلة الأولى - إجراء البحث المرجعي: في هذه المرحلة يتم تشكيل مجموعة من الفتيات المتطلعات ومن يدرسن الحقوق في السنوات الأخيرة في الجامعة اللبنانية وأو الجامعات الخاصة في طرابلس. يتم التنسيق مع بعض المتطلعين من المحامين والمحاميات لتوزيع القوانين المتعلقة بالمرأة على الطالبات ومن ثم متابعتهن وصولاً لتحديد البنود القانونية المجنحة بحق المرأة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما توصلت إليه بعض الجهات والمؤسسات والجمعيات من توصيات أو من تعديلات طالت بعضاً منها خلال السنوات السابقة. ○ المرحلة الثانية - تبوييب البنود القانونية: في هذه المرحلة تقوم الطالبات المتطلعات تحت إشراف المحامين والمحاميات المذكورين أعلاه بكتابة تقاريرهن مع تبوييب البنود وذكر المراجع. ○ المرحلة الثالثة - إقامة ورشة عمل برعاية وزارة الدولة لشؤون المرأة في طرابلس: تهدف الورشة أولاً، إلى تسليط الضوء على القوانين التي ما زالت مجحفة بحق المرأة، وثانياً إلى الخروج بتوصيات تشارك فيها الشريحة الأكبر من المجتمع 	<p>أنجز.</p> <p>الجمهورية اللبنانية</p>	دولة الكويت

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>المعنية بالموضوع، بحيث لا ينتج عن تعديل القوانين إجحافٌ لشريحة أخرى.</p> <p>وبالتالي تتوجه الدعوات للمشاركة بفعاليات الورشة والإبداء الرأي ولتقديم الاقتراحات لتعديل هذه القوانين إلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بشؤون المرأة، إضافة إلى القضاة والمحامين البارزين في هذا الحق، وأيضاً إلى الأفراد الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، إضافة أيضاً إلى ما ترتئيه وزارة شؤون المرأة.</p> <p>○ المرحلة الرابعة - صياغة التوصيات ومتابعة تطبيقها:</p> <p>في هذه المرحلة يتتابع الطلاب المتطوعون دائمًا تحت إشراف المحامين والمحاميات المتطوعين وبالتنسيق مع بعض القضاة بصياغة التوصيات الصادرة عن ورشة العمل، وصولاً إلى طباعتها في كتاب يُرفع إلى وزارة الدولة لشؤون المرأة. تقوم بعدها الوزارة وبدورها برفع التوصيات إلى مجلس الوزراء مع المتابعة حتى إقرارها.</p>	
		مراجعة الفجوة بين القوانين والإجراءات على أرض الواقع لنقير مدى وصول المرأة للعدالة وتمكنها في كافة المجالات.	جمهورية مصر العربية
	قيد الإنجاز.		المملكة العربية السعودية
	عملت اللجنة الوطنية للمرأة بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الأخرى على مراجعة اللوائح التنفيذية لقوانين لتصبح موائمة مع النصوص القانونية المعدلة وكذلك وضع مقترنات بالإجراءات المناسبة مع النصوص القانونية وذلك حتى بداية عام 2015.	الجمهورية اليمنية	
	مأسسة وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والميزانيات الوطنية.	4	
			المملكة الأردنية الهاشمية
	قيد الإنجاز		الإمارات العربية المتحدة

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>وضع الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) باعتماد من جلالة الملك والتي تضمنت أثر تكافؤ الفرص؛</p> <p>تضمين تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة في عددٍ من الاستراتيجيات الوطنية لعددٍ من الجهات الحكومية وتضمين جداول قياس تحقق تكافؤ الفرص ضمن تعليمات وزارة المالية الصادرة لإعداد وقياس أداء تنفيذ الميزانية العامة للدولة إضافة إلى إدماج الخطة الوطنية في برنامج عمل الحكومة؛</p> <p>النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة ويعتبر من أبرز الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ويسعى لتحقيق التوازن على مستوى توزيع الموارد بشكل يقلص ويغلق أي فجوات تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة على المستوى الوطني.</p>	مملكة البحرين
	إعداد استراتيجية وطنية للمرأة.		الجمهورية العربية السورية
		<p>تم إنشاء العديد من الهياكل والأليات الرسمية والمؤسسات الداعمة لنهوض المرأة في الوزارات القطاعية والمؤسسات الأكاديمية والتمويلية، من مهامها واحتياجاتها إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والميزانيات الوطنية وتمكن المرأة على المستويين المركزي والولائي، وضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام وإحكام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لمختلف الجهات ذات الصلة؛</p> <p>تم وضع سياسة قومية لتمكين المرأة في العام 2007، تضمن ستة محاور ذات أولوية حسب مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهج عمل بيجين، وتم أيضاً وضع خطة تنفيذية لها إضافة إلى الميزانيات، كما تم تحديث السياسة في العام 2015 وتضمنت مجالات الاهتمام الاثني عشر.</p>	جمهورية السودان
	يعمل العراق على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة في الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية كافة.		جمهورية العراق
		السلطنة مستمرة في جهودها لتطوير واقع المرأة العمانية خصوصاً على صعيد المشاركة الاقتصادية	سلطنة عمان

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>والسياسية، حيث تتجه لمراجعة السياسات والبرامج والقوانين المتصلة بالمرأة بغرض تطويرها وتعزيز خططها وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> - اشتملت الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) على مجموعة من الأهداف القطاعية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة؛ - كما تم تضمين النوع الاجتماعي في المحاور الرئيسية لاستراتيجية العمل الاجتماعي. 	
		<p>أيلول/سبتمبر 2016: حيث أشير لها بتوصية رقم (12) أيضاً: إذ عملت وزارة شؤون المرأة على إنجاز 30 ورشة عمل في كافة الخطط الاستراتيجية القطاعية، ومع المؤسسات القطاعية، لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة، وادماجها في الخطط الاستراتيجية القطاعية حسب الاختصاص، وهي بذلك تخطو خطوة هامة في عملية الادماج ولكنها بحاجة إلى مزيد من الخبرات لتعزيز عملية الادماج.</p>	دولة فلسطين
		<ul style="list-style-type: none"> - قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 الذي ساوى بين الجنسين في العمل في كافة الحقوق والواجبات بل أفرد حماية خاصة للنساء؛ - قرار مجلس الوزراء لسنة 2010 باعتماد الاستراتيجية العامة للأسرة؛ - مرسوم للقانون رقم (38) لسنة 2002 بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ - إنشاء المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكم المنضوية تحتها وهي: <ul style="list-style-type: none"> ○ مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) المنشأة بالقرار رقم 2015/8 بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2015 كأحد منظمات المجتمع المدني؛ ○ مركز الاستشارات العائلية، المنشأة بموجب القرار رقم 2003/6 بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2003؛ ○ دار الإنماء الاجتماعي، المنشأة بالقرار رقم 2015/3 بتاريخ 12 أيار/مايو 2015. - إنشاء معهد الدوحة الدولي للأسرة في مايو عام 2006. 	دولة قطر
		تم ذلك في العديد من المجالات.	دولة الكويت

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم يُنجز
الجمهورية اللبنانية	<ul style="list-style-type: none"> - تعلم وزارة الدولة لشؤون المرأة على وضع آلية لرصد وتقدير الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج؛ - تتعاون الوزارة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية من أجل ادماج مبدأ المساواة بين الجنسين (خطة التكيف الوطنية مع وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف التي تهدأ رئاسة الحكومة)؛ - نفذت الهيئة الوطنية عملية التدقير في النوع الاجتماعي في كل من مجلس الخدمة المدنية ووزارة الثقافة، في إطار مشروع من الاتحاد الأوروبي. 	<p>تستمر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021) عبر تحديث خطط العمل كل ثلاثة سنوات ومتابعة رصد مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر التقارير التي تصدرها سنويًا.</p> <p>أما المنهجية المتبعه لإعداد التقارير فتتم عبر إرسال استثمارات إلى الشركات المعنبن من وزارات وإدارات رسمية، هيئات مجتمع مدني ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، كل بحسب اختصاصه ومجال نشاطاته، ليصار بعدها إلى تحليل المعلومات الواردة وقياس التقدم الحاصل.</p>	
جمهورية مصر العربية	<ul style="list-style-type: none"> - الانتهاء من وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة 2030؛ - جاري وضع إطار للمتابعة والتقييم بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات والاتحادات والمراکز البحثية. 		
المملكة العربية السعودية			<p>تمكين المرأة في قطاعات الدولة المختلفة:</p> <p>صدر قرار مجلس الوزراء رقم (308) بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2016، "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي تتضمن خططاً وبرامج تنمية تشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة، من هذه البرامج: تمكين المرأة، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية العامة، وحرية تكوين الجمعيات ودعمها، والحق في المشاركة الثقافية، وفي الأنشطة الرياضية والترفيهية.</p>
الجمهورية اليمنية			<p>توقف هذه الأنشطة منذ الرابع الثاني من عام 2015، وتحاول اللجنة حالياً استعادة تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية.</p>
5	إدراج منظور النوع الاجتماعي في "سلسلة إدارة العدالة" بما يكفل وصول المرأة إلى سُبل الانتصاف.		

الدول الأعضاء	الردود	قيد الإنجاز	لم يُنجز
المملكة الأردنية الهاشمية			
الإمارات العربية المتحدة		قيد الإنجاز.	
ملكة البحرين			
الجمهورية العربية السورية	- وجود عدد من القاضيات بمنصب رئيس جنایات؛ - اتخاذ اجراءات سريعة لإعطاء الوصاية للمرأة في حال غياب الزوج؛		
جمهورية السودان	إنشاء وحدة لحماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية ومركز المرأة لحقوق الإنسان - ووحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل؛ هناك العديد من الآليات لضمان تنفيذ أحكام الدستور والقوانين الوطنية الأخرى منها: - ديوان المظالم العامة - نصت المادة 143 من الدستور على إنشاء هيئة مستقلة تتظر الشكاوى المتعلقة بمظالم المواطنين من مؤسسات الدولة دون المساس بنهائية الأحكام القضائية ويجوز للديوان أن يقدم من تلقاء نفسه توصية لرئيس الجمهورية أو المجلس الوطني بإجراءات يراها ملائمة لضمان الفعالية والعدالة والاستقامة كما توجد لديه فروع في الولايات. - المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان نصت عليها المادة 142 من الدستور، وتختص بمراقبة تطبيق الحقوق والحريات الواردة في وثيقة الحقوق بالدستور، صدر القانون المنظم لعمل المفوضية في العام 2009. - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من اختصاصاته تقديم النصائح والمتشورة للدولة في مجال حقوق الإنسان، وإعداد البحث والدراسات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الوسائل المختلفة، وتدريب منتسبي الدولة ومنظمات المجتمع المدني حول معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ومراجعة التشريعات الوطنية لمواعمتها بالمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي يتمتع السودان ببعضويتها وإجراء الدراسات حول الاتفاقيات التي لم ينضم إليها السودان والتوصية بشأنها.		
	- مركز المرأة لحقوق الإنسان تأسس في العام 2005 بقرار وزاري رقم (10) وفق الأهداف الآتية:		

لم يُنجذب	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>تعزيز كافة الحقوق المدنية المضمنة في الدستور بشأن المرأة وبنود الاتفاقيات الإقليمية والدولية المصادق عليها الداعمة للنهوض بالمرأة وتمكينها والعمل على نشرها والتيسير مع الجهات ذات الاختصاص إقليمياً ودولياً؛</p> <p>مراقبة ورصد حالة حقوق الإنسان والمرأة في السودان؛</p> <p>بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛</p> <p>تم تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة في عام 2009 تقوم بجمع التشريعات ذات الصلة بالمرأة ومراجعةها ووضع توصيات وخطة عمل للتنفيذ من حيث التعديل أو بالإضافة؛</p> <p>تمت مراجعة عدد من القوانين ذات الصلة بالمرأة (26 قانوناً)، وصياغة مسودة قانون لمنع ختان الإناث.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - - - - - - -
	<p>تم الاشارة الى ذلك في الفقرة 8 اعلاه كما تشير المعطيات التالية الى تمكين المرأة على المستوى السياسي والحق في تولي المناصب العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - (86) من النساء هن منصب قاضي؛ - ويبلغ مجموع النساء العاملات في سلك الشرطة والأمن في وزارة الداخلية .(10.049) 		جمهورية العراق
		<p>نصت المادة (35) من النظام الأساسي للدولة على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ويبين القانون الإجراءات والأوضاع الازمة لممارسة هذا الحق وتケف الدولة، قدر المستطاع، تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا.</p>	سلطنة عمان
		<p>نيسان/أبريل 2016: تم اعتماد وصول النساء إلى العدالة في أجندة السياسات الوطنية، وفي الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ووضعت مجموعة كاملة من السياسات التي تراعي وصول النساء للعدالة، أبرزها الميراث، كما وأن هناك برنامج دولي لكافة المؤسسات التي لها علاقة بوصول النساء للعدالة يسمى "سواسية".</p>	دولة فلسطين

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>نصت المادة (135) من الدستور على أن "النفاذ حق مصون ومكفل للناس كافة وبين القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق"؛</p> <p>عام 2010 جرى تعيين أول قاضية قطرية بمرسوم أميري، ولم يضع قانون السلطة القضائية رقم 10 لسنة 2003 تمييزاً بين الرجل والمرأة بالنسبة للعمل في المجال القضائي؛</p> <p>عام 2010 تم تعيين امرأة قطرية بوظيفة مساعد قاض كما عملت المرأة القطرية في النيابة العامة ووصلت فيها إلى درجة رئيس نيابة أول؛</p> <p>عام 2010 تم تعيين أول قطرية بدرجة سفير في المندوبيّة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك.</p>	دولة قطر
		<p>إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانيّة في صدد تنظيم محاضرات للقضاء المتدرج حول أنظمة المعونة القضائية، المخصصة النساء والفتيات والمواضيع المرتبطة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وبحقوق المرأة كما هي في صدد التواصل مع المراجع الدينية لمحاورتها في شأن مواهمة إجراءات وممارسات المحاكم الدينية مع معايير حقوق الإنسان في مجال تطبيق قوانين الأحوال الشخصية، ويجري التنسيق مع وزارة العدل في هذا الصدد.</p>	دولة الكويت الجمهورية اللبنانية
		<p>وضع إطار من أجل وصول المرأة إلى العدالة والتمكين السياسي والقانوني والثقافي كحلقة متكاملة.</p>	جمهورية مصر العربية

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>مبدأ الحماية القانونية للمرأة من أي عمل تميizi، حيث المادة 47 من النظام الأساسي للحكم (1992) تكفل حق التقاضي بالتساوي للمواطنين والمقيمين؛ ان الأصل في أحكام نظام المرافعات الشرعية هو المساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات القضائية حسب المادة (39) من الحكم الأساسي، وأهلية المرأة القانونية الكاملة وتضمن النظام عدداً من الأحكام التي تهدف بالتسهيل على المرأة عند ممارسة حقوقها بالقضائي؛</p> <p>تفعيل ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم 366 في كانون الأول/ديسمبر 2008 من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الذي قضى بعدد من الإجراءات للحد من مشكلة العنف الأسري، ومن بينها الإسراع في افتتاح وحدات لحماية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة؛</p> <p>صدور اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (9892) بتاريخ 27 آذار/مارس 2013 فيما يتعلق بتمتع المرأة بكامل حقوقها في مجال الأحوال الشخصية كقضايا الحضانة والنفقة والزيارة والمسائل الزوجية؛</p> <p>صدر عدد من الأنظمة التي تزيد م坦اهة الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمملكة أبرزها نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص ونظام التنفيذ ونظام الحماية من الإيذاء الذي يعني بحظر كافة أشكال الإيذاء لجميع الفئات الأكثر عرضة للعنف خاصة المرأة والطفل، ولائحة التنفيذية بتاريخ 9 آذار/مارس 2014 والتي تضمنت العديد من الآليات للتنفيذ ومن أبرزها: التزام كل جهة بت bliغ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن حالات الإيذاء، وإنشاء مركز لتلقي البلاغات والتعامل الفوري معها والتأكيد على أقسام الشرطة بالاستجابة الفورية.</p>	المملكة العربية السعودية
	<p>تقوم وزارة العدل بتقديم العون القضائي للنساء كما سبق الإشارة إليه في النقطة رقم (8).</p> <p>- تم في وقت سابق في عام 2012 اعتماد سياسة خاصة بالمعهد العالي للقضاء (تحديد نسبة 15 في المائة من المقاعد للنساء)؛</p>		الجمهورية اليمنية

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<ul style="list-style-type: none"> - تم إدماج النوع الاجتماعي في المناهج الخاصة بكلية الشرطة؛ - تم تعيين أفراد من الشرطة النسائية في أقسام الشرطة لاستقبال شكاوى النساء. 		
		<p>وضع خطط عمل وطنية وإجراءات ملموسة لتعزيز أسس السلام، ودعم المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في إيجاد الأطر اللازمة لوقايتها وحمايتها من العنف والنزاعات.</p>	6
			المملكة الأردنية الهاشمية
	قيد الإنجاز.		الإمارات العربية المتحدة
		<p>في ضوء العمل على تعزيز أنشطة السلام، تسعى مملكة البحرين لتنفيذ التعهد الذي قطعته منذ خمسة عشر عاماً خلال انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام 1995 والالتزامات الواردة في إعلان وخطبة عمل بيجين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بالمشاركة المتساوية للرجال والنساء على كافة المستويات، وبالخصوص على مستوى صنع القرار وإشراك المرأة في منع النزاعات وعمليات بناء السلام والحفظ عليه.</p>	مملكة البحرين
	تخصيص محور خاص في الاستراتيجية حول حماية المرأة من العنف.		الجمهورية العربية السورية
		<ul style="list-style-type: none"> - جاء اهتمام الدولة بتفعيل دور المرأة في عملية فض النزاعات وإحلال السلام ونشر ثقافته، وإشراكها في برامج التنمية، وكان لمساهمتها أثر كبير بعد اتفاقية أديس أبابا في عام 1972 في إعادة الأسر النازحة وإعادة تأهيلها وتوطينها؛ - توالت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام على جميع المستويات منذ ملتقى جوبا عام 1988 وجلسات التفاوض في أديس أبابا (1989)؛ - مفاوضات ابوجا الأولى والثانية 1992-1993، الجولة الثانية في نيروبى "اتفاقية سلام دارفور" (أبوجا) في العام 2003، اتفاقية سلام نيفاشا 2005، اتفاقية سلام الشرق 2006" كما شاركت المرأة في كل جولات مفاوضات وثيقة سلام الدوحة كمفاوضة على الطاولة وصاحبة مصلحة ومفاوضات فرانكفورت بألمانيا عام 2009. 	جمهورية السودان

لم يُنجذب	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>أبرز الإنجازات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في "منبر الإيقاد" عبر منظمات المجتمع المدني، والجهود الأمريكية دانفورث الخاصة بجبل النوبة بمشاركة 100 امرأة من المؤسسات الحكومية والحركات المسلحة في العام 2011؛ - المشاركة في السلطة الإقليمية بدارفور في المواقع التنفيذية والإدارية وصنع القرار؛ - تدريب أكثر من 750 شخصاً في مجال الدعوة ونشر ثقافة السلام بولايات دارفور وكردفان في الفترة من (2011 إلى 2014)؛ - تنفيذ (21 منبراً) في قضايا المرأة والسلام؛ - تدريب 12000 قيادية على مستوى المركز والولايات على نشر ثقافة السلام؛ - تدريب مدربين (150 امرأة) على فن التفاوض على مستوى المركز والولايات في السنة؛ - تدريب الباحثين الاجتماعيين على التأهيل النفسي والاجتماعي (100 باحث) خلال عام 2014؛ - تدريب المسرحيات والنازحات بولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان وتمليكهن مشاريع إنتاجية مدرة للدخل (250 مشروع)؛ - وفيما يتعلق بتأمين الحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالنساء في مناطق النزاع فقد تم إنشاء (14) وحدة لحماية الأسرة والطفل ووحدات لمكافحة العنف ضد المرأة وزيادة عدد الشرطيات في مناطق النزاعات كما تم تكوين لجان للنازحات داخل معسكرات النزوح لتوفير الخدمات المطلوبة واعداد التقارير الخاصة بمكافحة العنف؛ - أنشئت اللجان الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 بولايات دارفور الخمس 2010، إضافة إلى ولايات النيل الأزرق - جنوب كردفان 2016؛ - وضعت خطة وطنية لقرار مجلس الأمن 1325 الخاص بحماية النساء في مناطق النزاعات 2014؛ - ولتحسين الوضع المعيشي للنساء المتأثرات بالنزاعات والمسرحيات تم توفير مشروعات مدرة للدخل عبر محفظات التمويل الأصغر؛ - إجراء دراسة مسحية عن أوضاع النساء المتأثرات بالنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق في العام 2014؛ 	

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		- أنشئت مراكز المرأة للسلام والتنمية بولايات (غرب دارفور- جنوب كردفان - النيل الأزرق وولاية كسلا).	
	تم الإشارة إليه في الفقرة (6).		جمهورية العراق
		- تتعزز السلطنة بالأمن والسلام وتتمتع المرأة العمانية بممارسة جميع أنشطتها ومشاركتها في التنمية، كما تسهم مؤسسات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص جمعيات المرأة العمانية على تعزيز دور المرأة العمانية ودعم الجهود المبذولة لموازنة النساء اللواتي يقعن في مناطق النزاع المسلح من خلال تقديم التبرعات الإنسانية عبر الهيئة العمانية للأعمال الخيرية.	سلطنة عُمان
		آب/أغسطس 2016: أُنجزت الخطة الوطنية التنفيذية لقرار مجلس الأمن 1325، وتم دمجها في الاستراتيجيات القطاعية، وجرى العمل على تضمينها في برامج الموازنة للبدء في تنفيذها.	دولة فلسطين
		<p>- تم إنشاء مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي بالقرار رقم 8/2015 بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2015 والذي يعمل تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، في مجال توفير الحماية والتأهيل الاجتماعي لضحايا العنف والتصدع الأسري من النساء والأطفال والمعرضون لذلك. وكان المركز قبل ذلك عبارة عن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، المنشأة بقرار وزير شؤون الخدمة المدنية والإسكان رقم (5) لسنة 2003 بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2003 بالموافقة على تأسيس وتسجيل وإشهار المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، ثم تحول بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (4) لسنة 2007 بتاريخ 21 آذار/مارس 2007 إلى مؤسسة خاصة ذات نفع عام؛</p> <p>- إنشاء مركز الاستشارات العائلية بموجب قرار وزير شؤون الخدمة المدنية والإسكان رقم (6) لسنة 2003 بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2003 بالموافقة على تأسيس وتسجيل وإشهار مركز الاستشارات العائلية مؤسسة خاصة، ثم تحول بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (3) لسنة 2007 بتاريخ 21 آذار/مارس 2007 إلى مؤسسة خاصة ذات نفع عام، ثم أنصبوا تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في عام 2013.</p>	دولة قطر
	يوجد اقتراح خاص بقانون العنف الأسري.	أنجز من الناحية الفعلية وصدرت التشريعات.	دولة الكويت

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	يتم العمل على وضع خارطة طريق لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 (2000).		الجمهورية اللبنانية
		وضع استراتيجية تمكين المرأة 2030 لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة واعلان منهاج المرأة العربية.	جمهورية مصر العربية
		موافقة مجلس الوزراء رقم (54975) على انشاء وتنظيم مجلس شؤون الأسرة ومن أهدافه وضع الخطط والاستراتيجيات والتنسيق والمتابعة بين الجهات فيما يخص الأطر اللازمة لحماية المرأة.	المملكة العربية السعودية
	سبق الإشارة إلى الموضوع في المصفوفة أعلاه في الفقرة المتعلقة بقرار مجلس الأمن .1325		الجمهورية اليمنية
	توفير الإحصاءات والبيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس لضمان عملية المتابعة والتقييم، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.		7
			المملكة الأردنية الهاشمية
	قيد الإنجاز		الإمارات العربية المتحدة
	المرصد المعرفي لمؤشرات التوازن بين الجنسين (2022-2016)	قاعدة بيانات متكاملة عن المرأة البحرينية (2010 - مستمر)	ملكة البحرين
	عمل المجلس الاعلى للمرأة منذ بداية العام 2016 على تأسيس نظام إلكتروني يتضمن جميع احصاءات وسجلات المرأة البحرينية في المجالات التنمية، وب يأتي هذا المشروع مكملاً لبرنامج عمل الحكومة، ومسهلاً لمتابعة التقدم المحرز في مجال المرأة والفجوات المرصودة للعمل على سدها من خلال ما يتيحه المرصد من مؤشرات لوحات قيادة (Dashboard) لقياس معدلات التنافسية المحلية والإقليمية والدولية. حيث يتضمن المرصد مجموعة من القواعد الفرعية	بدأ المجلس الاعلى للمرأة بتأسيس قاعدة بيانات متكاملة حول المرأة البحرينية تتضمن الإحصاءات والسجلات الخاصة بالمرأة من خلال عقد شراكات مع المؤسسات المعنية؛ وذلك للعمل على التنسيق فيما بين تلك المؤسسات لتوفير البيانات المتعلقة بالمرأة، والقيام بتحديثها وتنظيمها للاستفادة منها في إعداد التقارير الدولية والدراسات والبحوث حول المرأة، وقد نتج عن ذلك قاعدة بيانات متنوعة مصنفة بحسب الجنس تغطي يدوياً بشكل دوري.	

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	<p>تشمل العديد من المؤشرات الرئيسية والتفضيلية المصنفة بحسب الجنس (ما يزيد على 4000 مؤشر) ترصد واقع المرأة البحرينية في عدة مجالات.</p> <p>التطبيق الإلكتروني لمؤشرات التوازن بين الجنسين (2016-2017)</p> <p>يهدف تسهيل عملية الوصول إلى بيانات وقراءات المرأة البحرينية في المجالات التنموية، بدأ العمل على إنشاء مشروع التطبيق الإلكتروني لمؤشرات التوازن بين الجنسين منذ العام 2016، والذي سيتم ربطه بالمرصد المعرفي، يستهدف التطبيق الإلكتروني الباحثين والمهتمين ويتيح للعموم التعرف على حجم أشطة ومشاركة المرأة في الحياة العامة وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المعنية بتوفير المعلومات المتعلقة بالمرأة، والقيام بتحديثها بشكل دوري، ويضم المشروع ثلاث مراحل رئيسية وتشمل المجالات التالية: السكان، الصحة، التعليم، استقرار الأسرة، المشاركة الاقتصادية، المشاركة السياسية.</p>		
		جميع البيانات المتوفرة مصنفة حسب الجنس.	الجمهورية العربية السورية
		<ul style="list-style-type: none"> - تم التدخل في التعداد السكاني للعام 2008 ليكون مراعياً للنوع الاجتماعي وإدراج المؤشرات الخاصة به؛ - تم إنشاء وحدة بالجهاز المركزي للإحصاء على المستويين المركزي والولائي لضمان تصنيف الإحصاءات في الدراسات والمسوحات حسب النوع 	جمهورية السودان

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
		<p>وفي القطاعات المختلفة. وتم توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك؛</p> <p>- تم إنشاء وحدات للتقدير والمتابعة وإعداد التقارير الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي وموافقة نقطة الارتكاز المركزية بها. ورغم الجهود البذولة إلا أن الأمر يحتاج للمزيد من التدخلات لتوفير الإحصاءات والبيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس.</p>	
		<p>المسوحات الإحصائية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء تكون مؤشراتها مصنفة حسب الجنس لأغراض الرصد والمتابعة والتقييم.</p>	جمهورية العراق
		<p>المركز الوطني للإحصاء والمعلومات يوفر احصاءات ومؤشرات مصنفة حسب الجنس.</p>	سلطنة عُمان
		<p>نisan/أبريل 2016: حسب قرار مجلس الوزراء فإن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتكلف بتوفير كافة المؤشرات وخاصة المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة حسب الجنس، وعليه فإن هناك مجموعة كبيرة مصنفة حسب الجنس، لكن بعض المؤشرات وذلك على مستوى المخرجات بحاجة إلى مزيد من العمل لتوفيرها.</p>	دولة فلسطين
	-	<p>- تأسيس جهاز الإحصاء 2007؛</p> <p>- تم تدشين مشروع تبادل المعلومات سنة 2010 (قلم QALAM).</p>	دولة قطر
		<p>من الجهات المختصة بذلك المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تحديداً.</p>	دولة الكويت
	<p>- تعمل وزارة الدولة لشؤون المرأة على وضع آلية لرصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج؛</p> <p>- تتعاون الوزارة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية من أجل ادماج مبدأ المساواة بين الجنسين (خطة التكيف الوطنية مع وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف</p>		الجمهورية اللبنانية

لم ينجـ	قـيد الإنجـاز	الرـدود	الدول الأعضـاء	
	<p>الـتي تعدـها رئـاسـة الـحكومة؛</p> <p>-</p> <p>تـقوم الـهـيـئة الـوطـنـية بـرـصـد نـشـاطـات الشـركـاء مـن وزـارـات وـمـؤـسـسـات رـسـمـيـة وـمـنـظـمـات مجـمـعـيـة مـدنـيـة وـجـامـعـات وـنقـابـاتـ، وـمـنـظـمـات دـولـيـة فـاعـلـة فيـ لـبـانـ عـبـرـ تـعـبـةـ اـسـتـمـارـةـ حـوـلـ تـطـبـيقـ خـطـةـ عـمـلـ الـاـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـوطـنـيـةـ لـلـمـرـأـةـ خـالـلـ الـعـامـ 2016ـ.</p>			
	<p>تم توـفـيرـ مـوـشـراتـ تـنـموـيـةـ بـالـتـعـاـونـ مـعـ الجـهـازـ الـاـحـصـائـيـ وـجـارـيـ الـاـنـتـهـاءـ مـنـ التـعـديـلـاتـ الـاـخـيـرـةـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ جـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ.</p>		جمهـوريـةـ مصرـ الـعـرـبـيـةـ	
		<p>موـافـقـةـ مـجـلـسـ الـوـزـرـاءـ رـقـمـ (64283)ـ بـتـارـيخـ 20ـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ 2015ـ عـلـىـ اـنـشـاءـ الـهـيـئةـ الـعـامـةـ لـلـإـحـصـاءـ بـعـدـ أـنـ كـانـتـ مـرـكـزاـ تـابـعاـ لـوزـارـةـ الـاـقـتصـادـ وـالـنـخـطـيـطـ، لـتـكـونـ مـرـجـعـ الـاـحـصـائـيـ لـلـبـيـانـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـالـدـرـاسـاتـ لـدـعـمـ التـنـمـيـةـ الـاـقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ؛</p> <p>-</p> <p>موـافـقـةـ مـجـلـسـ الـوـزـرـاءـ رـقـمـ (54975)ـ عـامـ 2016ـ عـلـىـ اـنـشـاءـ وـتـنـظـيمـ مـجـلـسـ شـؤـونـ الـأـسـرـةـ وـالـذـيـ مـنـ أـهـافـهـ اـجـرـاءـ الـجـوـثـ وـالـدـرـاسـاتـ وـالـاـحـصـاءـاتـ ذـاـتـ الـصـلـةـ.</p>		المـملـكةـ الـعـرـبـيـةـ الـسـعـودـيـةـ
	<p>سيـقـ الإـشـارـةـ إـلـىـ المـوـضـوعـ</p> <p>فـيـ المـصـفـوـفـةـ أـعـلاـهـ فـيـ الـفـقـرـةـ</p> <p>الـمـتـعـلـقـةـ بـقـرـارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ</p> <p>.1325</p>		الـجـمـهـوريـةـ الـيـمـنـيـةـ	
		<p>دعـمـ التـعـاـونـ بـيـنـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ لـتـشـجـعـ الـاـجـتـهـادـاتـ الـمـسـتـيـرـةـ بـهـدـفـ تـحـقـيقـ الـعـدـالـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ مـنـ خـلـلـ</p> <p>تعـزيـزـ الـاـتـسـاقـ بـيـنـ مـفـهـومـيـ الـعـدـالـةـ وـالـنـوـعـ الـاجـتـمـاعـيـ فـيـ الـخـطـابـ الـدـينـيـ.</p>	8	
			المـملـكةـ الـأـرـدـنـيـةـ الـهـاشـمـيـةـ	
	<p>قـيدـ الإـنجـازـ -ـ مـسـتـمرـ.</p>		الـإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـحـدـةـ	
			مـلـكـةـ الـبـرـيـنـ	

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
-----	-----	-----	الجمهورية العربية السورية
		<p>إقامة ندوات استهدفت رجال الدين لتعزيز مفهوم العدالة بين الجنسين في القرآن والسنة وتعزيز الاتساق بين مفهومي العدالة والنوع الاجتماعي في الخطاب الديني؛</p> <p>تم إشراك رجال الدين في حملة المودة والرحمة لمكافحة العنف ضد المرأة، واستقطابهم من أجل الإصلاح الاجتماعي، وتم إشراك طلاب المدارس والجامعات في مجال مكافحة العنف وإدماج النوع الاجتماعي.</p>	جمهورية السودان
<p>للمنظمات الإقليمية دور فاعل في تبني موضوع تحقيق العدالة بين الجنسين وتوكيد دوماً من خلال الاجتماعات الإقليمية للدول العربية على تعزيز الاتساق بين العدالة والنوع الاجتماعي، وان يكون لمنابر رجال الدين الدور الأساس في تعزيز هذا الاتساق.</p>			جمهورية العراق
		<p>تتلاقى الجهود الوطنية لتعزيز الاتساق فيما بين مفهومي العدالة والنوع الاجتماعي حيث يحث الخطاب الديني على مراعاة الترابط والتراحم الأسري واحترام المرأة كأم وزوجة وامرأة لها دور اجتماعي وتربوي في مسيرة التنمية الشاملة.</p>	سلطنة عمان
	<p>تسعى وزارة شؤون المرأة إلى العمل مع رجال الدين للوصول إلى رؤية مستبررة للمساواة بين الجنسين من خلال رجال الدين، لكن هذا بحاجة إلى مزيد من الخبرات والتعاون ما بين الدول العربية كافة، وعقد لقاءات موسعة مع رجال الدين فيما يخص تلك المواضيع.</p>		دولة فلسطين

لم يُنجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
لا تتوافر معلومات.			دولة قطر
		تم التواصل الدائم مع الدول العربية وجامعة الدول العربية لتحقيق تلك الأهداف.	دولة الكويت
<p>تعمل وزارة الدولة لشؤون المرأة على وضع آلية لرصد وتقدير الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج؛</p> <p>تعاون الوزارة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية من أجل ادماج مبدأ المساواة بين الجنسين (خطة التكيف الوطنية مع وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف التي تعودها رئاسة الحكومة)؛</p> <p>إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في صدد تنظيم محاضرات للقضاء المتدرج حول أنظمة المعونة القضائية، المخصصة للنساء والفتيات والمواضيع المرتبطة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وبحقوق المرأة كما هي في صدد التواصل مع المراجع الدينية لمحاورتها في شأن مواعيدها إجراءات وممارسات المحاكم الدينية مع معايير حقوق الإنسان في مجال تطبيق قوانين الأحوال الشخصية؛ ويجري التنسيق مع وزارة العدل في هذا الصدد.</p>	<p>-</p> <p>-</p> <p>-</p>	<p>تم التواصل الدائم مع الدول العربية وجامعة الدول العربية لتحقيق تلك الأهداف.</p>	الجمهورية اللبنانية

لم ينجز	قيد الإنجاز	الردود	الدول الأعضاء
	تصحيح الصورة الذهنية والدينية عن المرأة وما يتحقق من مكتسبات حقوق المرأة لحياة كريمة وحماية حقوقها خاصة في الحق في الميراث والنفقة.		جمهورية مصر العربية
لم ينفذ.			المملكة العربية السعودية
	تم التنسيق بهذا الشأن مع وزارة الأوقاف والإرشاد الديني حتى ما قبل العام 2015.		الجمهورية اليمنية
